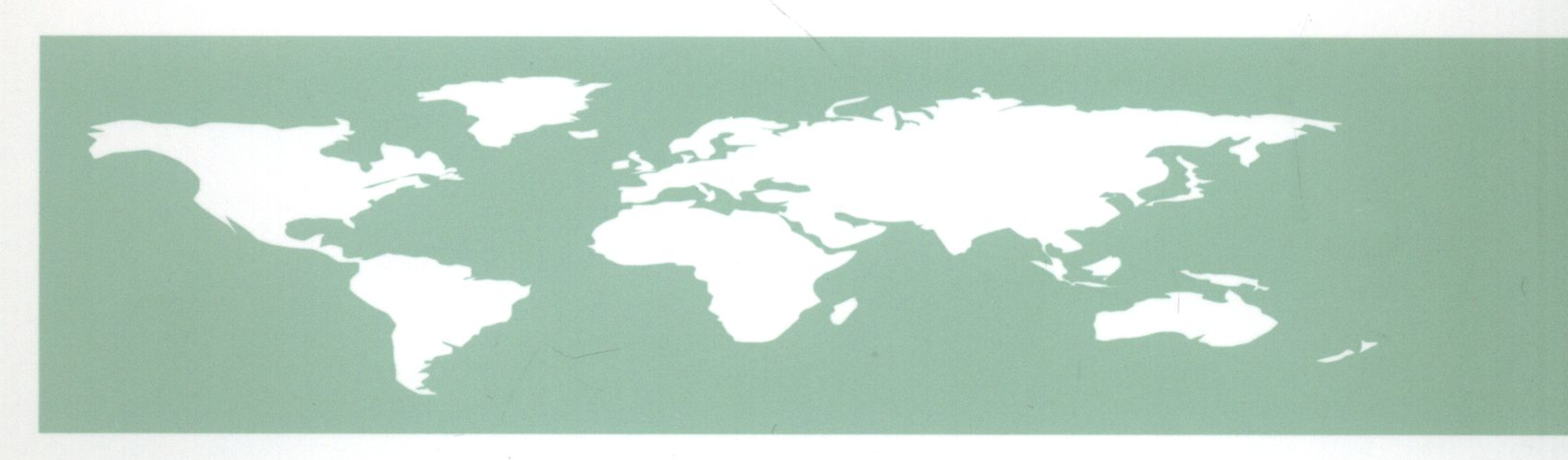
دراسات عالمية



رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط
حالات مصر ولبنان وتركيا

أوزلام ألطان-أولجاي وأحمد إيتش دويغو



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 114

إهــداء ٢٠١٤

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيه

الامارات

رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط

حالات مصر ولبنان وتركيا

مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛ كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **راشد سعيد الشامسي**

دراسات عالمية

رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط

حالات مصر ولبنان وتركيا

أوزلام ألطان-أولجاي وأحمد إيتش دويغو

العدد 114

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Mapping Civil Society in Middle East: The Cases of Egypt, Lebanon and Turky," by Ozlem Altan-Olcay and Ahmet Icduygu; and published in the *British Journal of Middle Eastern Studies* Vol. 93, Issue 2 (2012): 157–179. The ECSSR is indebted to the authors and original publisher (Routledge) for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-754-1

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-755-8

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

ملخص

تُجري هذه الدراسة مقارنة لتقييم وضع المجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا، بالاعتماد على نتائج دراسة شملت المؤسسات والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. في العقود القليلة الماضية أصبح المجتمع المدني لاعباً أساسياً في مناقشة التحرر السياسي. وفي الوقت ذاته، هناك فجوة متنامية بين الجهود الدولية لترويج/ نشر الديمقراطية من خلال الاستثمار في منظمات المجتمع المدني، وبين الكتابات النقدية الكثيرة عن العلاقة بين الاثنتين (الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني). وهذه الورقة تُسهم بثلاث مقولات في هذه النقاشات، من خلال مقارنة التجارب الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني: المقولة الأولى، هي أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني غير واضحة، وهذا يجعل من الصعب أن نتوقع من منظمات المجتمع المدني أن تصبح بمفردها حافزاً لتغيير نظام الحكم. والمقولة الثانية، هي أن الآمال في توليد قيم مدنية من خلال منظمات المجتمع المدني لا تعكس التجارب الواقعية للأطراف المعنية في هذه المنطقة. أما المقولة الثالثة، فهي أنه يجب التفكير في مصادر أخرى للحراك المدني، كأطراف مشاركة قادرة على المساهمة في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية مفيدة.

مقدمة

أصبح المجتمع المدني، في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، طرفاً أساسياً في النقاشات بشأن تحرر المجتمعات وبناء أنظمة سياسية ديمقراطية. وفي الوقت ذاته هناك فجوة متزايدة بين نشر الديمقراطية من خلال الاستثمار في منظمات المجتمع المدني، وبين الكتابات النقدية الكثيرة عن العلاقة بين الاثنين. تحلل هذه الورقة النتائج التي تم التوصل إليها في مصر ولبنان وتركيا، من دراسة ميدانية مقارنة على مستوى العالم شملت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني. وتسعى الدراسة إلى هدفين اثنين، هما: إعادة تقييم المعاني والقيم المرتبطة بالمجتمع المدني من خلال أسلوب المقارنة بين هذه الدول الثلاث؛ وإعادة تقييم الطرق التي تنعكس فيها تجارب مؤسسات المجتمع المدني في الأبحاث الأكاديمية حول هذا الموضوع.

لقد كانت هذه الدول الثلاث فقط من منطقة الشرق الأوسط المشمولة في الدراسة، التي غطت 53 دولة من مختلف أنحاء العالم، وأُجريت من قِبل الأعضاء في منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، المعروفة باسم CIVICUS، بين عامي 2003 و2006. وكانت أول دراسة من نوعها تجمع نقاشات متباينة الآراء حول المجتمع المدني بأسلوب المقارنة بين عدد كبير من الدول. إن مؤشر المجتمع المدني (CSI) الصادر عن منظمة CIVICUS يحلل مفاهيم منظمات المجتمع المدني (CSOs) بناءً على تقييمات ذاتية من نشطاء المجتمع المدني والأشخاص المعنيين. ويتناول مؤشر المجتمع المدني بصورة خاصة التعريفات الذاتية، والميول، والاهتمامات، حيث ترسم آراؤهم خريطة المشهد المحتمل الذي يتصورونه عن مجتمعاتهم.[1]

إن السمة المميزة لهذه الدراسة تنبع أولاً من أسلوب المقارنة، حيث تعرض تجارب مؤسسات المجتمع المدني في أنظمة حكم مختلفة. فمصر دولة يحكمها نظام استبدادي، ولبنان نظام هجين وكانت دولة فاشلة في الماضي، وتركيا تقع في الوسط بين نظام هجين وديمقراطية راسخة. ما يتيح لنا إعادة النظر في العلاقة بين أنشطة المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية. ثانياً، هذه الدراسة تستخدم النتائج التي تم التوصل إليها في البحث

الذي أجرته منظمة CIVICUS، حيث يذكّرنا البحث بالنداء الذي أطلقه توماس كاروثرز Thomas Carothers للذهاب إلى ما هو أبعد من الكتابة عن «مسلسل قصص النجاح» في تقييم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ونشر الديمقراطية.[2] ولأجل هذه الغاية تركز هذه الدراسة على تجارب الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني وردودهم الذاتية، بقصد إجراء تقييم دقيق للأهداف المتوقعة من السياسة. وفي الحقيقة، إن الموجة الأخيرة للتظاهرات الجماهيرية الكبيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك مصر، منذ أواخر عام 2010، تشير أيضاً إلى ضرورة إعادة التفكير في العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ونشر الديمقراطية.

تبدأ النقاشات في العلوم السياسية عادةً بطرح مفهوم واسع عن المجتمع المدني يصوّره كمنطقة مستقلة خارج نطاقي الدول والأسواق. ولكن النقاشات تتضمن خلافات كثيرة حول دور المجتمع المدني فيما يخص إعادة تشكيل نظام الحكم أو تغييره. ولكن عندما أصبح المجتمع المدني فكرة مقبولة في تسعينيات القرن العشرين، في الدوائر السياسية الغربية، تم تبني فكرة استقلالية المجتمع المدني من دون إثارة انتقادات تُذكر، كما وُضع تعريف ضيق لدور المجتمع المدني، مع الأخذ في الاعتبار وجود أنماط خاصة من المؤسسات لتمثل المجتمع المدني، مع توقعات بأن يتم تمويلها لتسهم في خدمة أهداف نشر الديمقراطية. من الناحية الأولى، إن الفرضيات الأولية لهذا البحث تجسد تحديات التأرجح بين التعريفات الواسعة والضيقة. ومن الناحية الأخرى، إن الردود من جانب مؤسسات المجتمع المدني تحمل إمكانية تقديم طريقة مختلفة للنظر إلى مفهوم المجتمع المدني في هذه المنطقة ومناطق أخرى من العالم.

لتقييم المفاهيم التي تتبناها منظمات المجتمع المدني، نطرح المقولات الآتية: **أولاً**، فيما يتعلق بالتعريف الواسع، فإن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني غير محددة بشكل واضح. ونقصد بذلك أن هناك درجات متفاوتة من تدخل الدولة في عمل المجتمع المدني؛ فالدول طرف أساسي في تشكيل ما أصبح يُعرف باسم "المجتمع المدني". وفي الحقيقة، إن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تفشل في تحقيق الآمال المتوخاة منها بشأن إطلاق عملية التحرر السياسي التدريجي، وذلك بسبب ارتباط هذه المؤسسات بشبكة علاقات محلية ودولية مع

السلطة. **ثانياً**، إن التعريف الضيق الذي نجده عادة كامناً في موقف السياسة الغربية تجاه أنشطة منظمات المجتمع المدني، يتعلق بالتأثير الذي يمكن أن تُحدثه منظمات المجتمع المدني بشأن تغيير النظام وإحداث التحولات الاجتماعية. ولكن تقارير الأطراف الفاعلة في منظمات المجتمع المدني ترفض هذه الأفكار، وتشدد على التعايش بين قيم متعددة – وغالباً ما تكون متناقضة – في حقل منظمات المجتمع المدني. وهكذا فإن هذه البيانات تدل على وجود حاجة إلى إعادة تقييم ما يمكن أن نتوقعه بشكل معقول من منظمات المجتمع المدني ضمن الصلاحيات المعطاة لها. **وأخيراً**، ومع أن الدول الثلاث المشمولة في البحث تُدار بأنظمة حكم مختلفة، ويوجد فيها درجات من الاستبداد، فإن مؤسسات المجتمع المدني تقيّم عملها بطرق مشابهة. وهذا التشابه لا ينسجم مع الفوارق الكبيرة في الهياكل السياسية لهذه الدول، ويشير إلى ضرورة النظر إلى الأماكن بدلاً من النظر إلى منظمات المجتمع المدني الرسمية، لمعرفة إمكانات حدوث تحولات اجتماعية وسياسية.

المجتمع المدني وآفاق التحول إلى الديمقراطية

حظي المجتمع المدني بشعبية قديمة وآراء متعارضة في بيئة العلوم السياسية.[3] وقد تم إحياء النقاشات حول منظمات المجتمع المدني في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، نتيجة لحدوث تطورين اثنين؛ التطور الأول ظهر في أمريكا اللاتينية في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، عندما كانت المجتمعات اللاتينية تكافح ضد الأنظمة العسكرية الحاكمة. وقد سلطت الدراسات الضوء على أهمية منظمات المجتمع المدني خارج مظلة الدولة، من أجل تفكيك الحكم الاستبدادي.[4] التطور الثاني هو حراك النقابات المهنية في دول أوروبا الشرقية في ثمانينيات القرن العشرين. والحقيقة هي أن هذه الشبكات النقابية استطاعت أن تغير أنظمة الحكم بطرق سلمية، وتحولها إلى ديمقراطيات ليبرالية؛ ما جعل التغييرات في تلك الدول محور النقاشات حول عملية التحول إلى الديمقراطية.[5] في هذه التجربة، جاء المجتمع المدني ليحدد مكاناً لنفسه خارج سلطان الدولة ومناوئاً لها، حيث يشارك المواطنون ويتعاونون فيما بينهم ويشكلون استراتيجيات سياسية جديدة.[6]

منذ تسعينيات القرن العشرين تقوم منظمات دولية عديدة وحكومات غربية كثيرة (وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية) بزيادة تمويلها لمنظمات غير حكومية في مناطق مختلفة من العالم بقصد دعم التحرر السياسي. والتفاعل بين هذه الممارسات والدراسات المذكورة آنفاً جعل من الممكن ظهور توقعات كبيرة من منظمات المجتمع المدني. وكان يُتوقع منها أن تشكل رابطة رسمية تطوعية تضم جماعات متنوعة، وأن تستبعد الجماعات الأوّلية أو العائلية أو المؤسسات الربحية القائمة على علاقات السوق.[7] وكان يُفترض أن تكون خارج مظلة الدولة في الحيز الفاصل بين الدولة والفرد، وأن تسهم في تحسين تجاوب الدولة لتلبية مطالب المواطنين وتعزيز مشاركتهم في النظام السياسي.[8] أخيراً، كان يُفترض أن تسهم منظمات المجتمع المدني في تبني التسامح ونشره، وحل النزاعات بطرق سلمية، وترسيخ السلوكيات المتمدنة.[9] وهكذا نجد أن النقاشات السياسية حول نشر الديمقراطية تضمنت التعريف الواسع للمجتمع المدني، مع توقعات بالانتقال إلى الديمقراطية، وتجنب الأفكار النقدية السلبية حول من يمكن أن يُعتبر جزءاً من المجتمع المدني، وماهية علاقاتهم السابقة بالأنظمة القائمة.

لكن مع مرور الوقت، ازدادت الشكوك حول الجهود الغربية لنشر الديمقراطية في الدول غير الغربية. وبعد عقدين من الزمن، نجد أن المجتمع المدني في الصيغة والمواصفات المذكورة أعلاه «قد فشل في أن يكون بمستوى شهرته كصانع معجزات في بناء الديمقراطية».[10] ولذلك دارت نقاشات وتساؤلات كثيرة حول الكيفية التي يتمكن بها المجتمع المدني من أن يصبح جزءاً من الهيكل السياسي الموجود، وأن يتأثر به، وأن يقوم على أسس وتوجهات غير ديمقراطية.[11] وقد ناقش الباحثون كيف يمكن أن تطبق الدول استراتيجيات تتأرجح بين التحرر السياسي وكبت الحريات. وتتضمن تلك الاستراتيجيات السماح بإنشاء منظمات المجتمع المدني، التي تكاد تكون سلطاتها الحقيقية معدومة؛ واستمالة هذه المنظمات وحضها على طرح نماذج جديدة للالتزام؛ واستخدام هذه المنظمات لأغراض إضفاء الشرعية على نظام الحكم القائم، على الصعيدين الداخلي والخارجي.[12]

كما أوضحت الدراسات الصادرة في الآونة الأخيرة حول نشر الديمقراطية أن هناك علاقات سببية متوترة بين تشكيل المجتمع المدني والمساعدات الدولية. ويمكن أن تتعرض المساعدات لبناء الديمقراطية للتشويه، وهذا يتوقف على مدى مصداقية الحكومات المانحة وأجنداتها المتضاربة.[13] ويمكن أن تؤدي المساعدات الدولية إلى زيادة الهيمنة السياسية الأجنبية في الدول المتلقية للمساعدات، بسبب تقلب مواقف الحكومات المانحة بين المخاوف الأمنية وهواجس حقوق الإنسان.[14] وقد يكون تأثير المساعدات محدوداً بسبب حقيقة ملموسة، وهي أن المانحين يميلون إلى إنشاء روابط مع المنظمات التي تحمل شَبهاً بتلك الموجودة في أوطانهم، وتدافع عن مصالح المانحين وأولوياتهم، ولكن هذه المواصفات قد لا تكون مقبولة في الدول المتلقية للمساعدات.[15]

يمكن نقل هذه النقاشات إلى مستوى أعلى إذا ركزنا على الطبيعة غير الواضحة للحدود بين الدولة والمجتمع المدني. والصعوبة الكامنة في توضيح هذه الحدود مرتبطة بفهم مجموعة الطرق التي تعمل بها السلطة السياسية.[16] ولذلك فإن هذه الدراسة تتناول الطرق التي تُعد أساسية على الصعيدين المحلي والدولي لتشكيل مجتمع مدني معترف به رسمياً. وتقارن بين تجارب ثلاث دول من المنطقة، لرسم خريطة لمجموعة الطرق التي يمكن بوساطتها بناء مجتمع مدني. وتطرح الدراسة فكرة أن التعريف الواسع للمجتمع المدني باعتباره كياناً خارج إطار الدولة والسوق والعائلة يمكن أن يساعد في ترسيخ الترتيبات السياسية القائمة. والبيانات التي تم جمعها في الدراسة توضح الطرق المختلفة التي يتم بوساطتها التمييز بين المجتمع المدني والدولة، والاعتقاد أن هذا التفريق يمكن أن يتستر على بناء كيان المجتمع المدني كجزء من النظام الحاكم. وفيما يتعلق بالتعريف الضيق للمجتمع المدني، فهو يشكل توقعات وآمالاً أكثر واقعية بالاعتماد على ملاحظات ومتابعة ميدانية لما تنجزه منظمات المجتمع المدني. ويتطلب فهم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية دراسة كل حالة/ دولة على حدة، وهذا يعني مقارنة نماذج مختلفة من الأنظمة والسلطات السياسية، والموارد المتفاوتة، والعلاقات مع جماهير الشعب.

إن الاهتمام المتزايد بمنظمات المجتمع المدني في تسعينيات القرن العشرين وصاعداً، أسفر عن نتائج مختلفة في الشرق الأوسط. من الناحية الأولى، هناك أطراف عدة استفادت من تدفقات الأموال الغزيرة.[17] كما انتشرت في المنطقة أنشطة تشكيل روابط ومنظمات، وكان هناك تفاؤل بشأن هذا التطور.[18] ومن الناحية الأخرى، ظهرت دراسات نقدية كثيرة تقول إن منظمات المجتمع المدني كانت «مكبّلة في شبكة من الممارسات البيروقراطية والشروط القانونية، التي تتيح لأولئك الذين في مواقع السلطة مراقبةَ الأنشطة الجماعية لهذه المنظمات والتحكم فيها».[19] وقد كان لسيطرة الدولة تأثيرات متنوعة: أولاً، استقطاب شرائح معينة من الأطراف/ المنظمات الفاعلة في المجتمع المدني، بحيث أصبحت هذه الأطراف أقل استعداداً لممارسة ضغط شديد على الحكومة.[20] ومن المفارقات أن الوجود المقيَّد لهذه المنظمات خدم هدف إضفاء الشرعية على نظام الحكم القائم على الصعيدين المحلي والدولي.[21] ثانياً، هناك روابط ومنظمات "غير سياسية" ملأت الفراغ الذي خلّفه توقف الدولة عن تقديم المعونات والخدمات الاجتماعية. وأخيراً، من خلال استخدام مزيج من المناورات القانونية، والدعايات الإعلامية، والانتقائية في التمويل، تحاول النخب الحاكمة فرض السيطرة و/ أو قمع أنشطة المجتمع المدني ذات الدوافع السياسية.[22] وكانت منظمات المجتمع المدني عُرضة لغضب الحكومة، وغير قادرة على اجتذاب مشاركة شعبية واسعة، وكانت معتمدة على تمويل خارجي.[23] لا نقترح جمع هذه الملاحظات لتكون نماذج مختلفة لتدخل الدولة في أنشطة منظمات المجتمع المدني؛ بل نقول إن ما أصبح يُعرف باسم "المجتمع المدني"، ويتألف من منظمات معينة للمجتمع المدني، ظهر كجزء أساسي من أنماط الحكم القائمة. ولا يقف حقل منظمات المجتمع المدني في فضاء خارج الدولة، إنما يتشكل كنتيجة أو ثمرة لمنظومات الدولة وهياكلها.

هناك تحليل مشابه يمكن أن ينطبق على العلاقات الدولية. ففي نظر الدول المانحة للمساعدات، يعد دعم الديمقراطية جزءاً من أجندات أكثر اتساعاً، تشمل إنشاء أسواق واقتصادات حرة وتنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية.[24] وهكذا نجد أنه بعد أن تم إيقاف البرامج الرسمية/ الحكومية للخدمات الاجتماعية، تم تحويل مساعدات التنمية المخصصة

لمنظمات المجتمع المدني لكي تسد الفجوة (تقصير الدولة). وعلاوة على ذلك، فإن المساعدات الدولية الموجهة لترويج الديمقراطية أسفرت عن نتيجة معاكسة، وهي تعميق الانقسام والاستقطاب السياسي؛ ويمكن أن تستغل الحكومات الاستبدادية علاقات النشطاء السياسيين مع المانحين لكي تشوه مطالبهم وتصفها بأنها إملاءات أجنبية ومشبوهة. ويُعزى هذا جزئياً إلى تراجع مصداقية الحكومات المانحة في تعاملها مع المنطقة المعنية كما هي حال الولايات المتحدة، أو يُعزى إلى تردد الدول المانحة في دعم المزيد من أجندات الناشطين ذات الأغراض السياسية كما في حالة الاتحاد الأوروبي.[25] في الحالات المتداخلة، ونظراً إلى أن الوكالات المانحة يُنظر إليها على أنها أطراف غريبة وهي بحاجة إلى علاقات مع البيئة المحلية، فقد كان هناك احتمال معقول بأن يتواصل المانحون مع الأفراد الذين يتحدثون بلغتهم ويشغلون مناصب مهمة في السلطة. وهكذا نجد أن هذه العلاقات إما أن تؤدي إلى ترسيخ سلطة النخبة المميزة وتجعلهم شركاء في المجتمع المدني،[26] وإما أن تكون هناك مبالغة في التشديد على أهمية الدور المحلي لمجموعة محدودة من المنظمات.[27] إن الكيان المعترف به دولياً كمجتمع مدني يشكّل جزءاً من هذه الجهود لنشر الديمقراطية.

هذه النقاشات تُظهر الحاجة إلى توسيع النظرة إلى دور منظمات المجتمع المدني، والتفكير في جهود حشد أغلبية السكان، وهذا يتطلب استخدام تكتيكات من خارج النماذج التقليدية للمجتمع المدني الليبرالي.[28] في منطقة الشرق الأوسط، إن الحراك الشعبي الناجح من أجل المزيد من المشاركة الاجتماعية، والحصول على المزيد من الحقوق والمطالب من الدولة، لا يأتي بالضرورة من مجتمع مدني منظم بصورة قانونية. وبدلاً من ذلك، نجد مواطنين عاديين يمارسون في حياتهم اليومية استراتيجيات خلاقة للدفاع عن فرص عملهم وحياتهم وتحسينها، في بيئة تزداد فيها المظالم وعدم المساواة.[29] ويمكن أن نشاهد شعبية هذه النماذج في المقاومة المحلية والمبنية على دعم الناس.[30] وفي الحقيقة نلاحظ أن هذه الجهود التي كانت ناجحة جداً في مقاومتها ووقوفها ضد انتقاص الدولة لحقوق المواطنين، قد لا تكون بالضرورة تدريجية أو "متحضرة"؛ فقد استخدم هؤلاء الناس العنف كوسيلة للمقاومة،[31] وخلال سير تلك العمليات اقترحوا نماذج بديلة للعمل السياسي الشرعي.[32] وتاريخ المنطقة، وموجة الاضطرابات التي

حدثت فيها أخيراً، وردود الحكومات عليها؛ كلها سارت عكس التوقعات القائلة بإمكانية التغيير السلمي عن طريق منظمات المجتمع المدني.

وهكذا، هناك رأيان آخران عن منظمات المجتمع المدني "وفشلها" في تحقيق إنجازات أكبر في مجال التحرر السياسي في المنطقة: الرأي الأول، هو أن عدم المساواة في توزيع السلطة، والترتيبات المؤسساتية، وتاريخ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، تمثل عوامل تحدد إلى حد بعيد مَن هم الذين سيصبحون جزءاً من المجتمع المدني، وماذا يستطيعون أن يفعلوا. الرأي الثاني، هو أن هناك حاجة إلى إعادة النظر في ما يمكن أن نتوقعه من منظمات المجتمع المدني؛ كما أن تاريخ حياة المنظمات والنقابات، والجدل الحاد بشأنها، والمؤشرات حول رغبات المجتمع، كلها عوامل تُظهر أن النشاط الرسمي لمنظمات المجتمع المدني هو مجرد جانب واحد من الحياة السياسية والتحولات السياسية التي يمكن أن تقوم بها.[33] ويمكن أن تكون مؤسسات المجتمع المدني جزءاً من حراك اجتماعي أكبر يدفع نحو التحولات الديمقراطية؛ ولكن هيكل هذه المنظمات وارتباطها بعلاقات مع السلطة السياسية القائمة، يجعل من الممكن بالنسبة إليها أيضاً أن تقدم المساعدة للنظام الحاكم للمحافظة على الوضع الراهن. وبمتابعة تجارب وآراء بعض الأطراف/ الأشخاص الفاعلين في منظمات المجتمع المدني نستطيع تقييم هذه التعقيدات.

مصدر جديد للأدلة:

تقرير مؤشر المجتمع المدني الصادر عن منظمة CIVICUS

إن تحليلنا للمجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا يعتمد على البيانات المأخوذة من تقرير مؤشر المجتمع المدني (CSI) الصادر عن منظمة CIVICUS،[34] وهذا المؤشر يُعد رائداً في منهجيته الفريدة، وعملاً بحثياً مشتركاً يهدف إلى تقييم أوضاع ومفاهيم المجتمع المدني في 53 دولة حول العالم بين عامي 2003 و2006.[35] ويبدأ العمل التحليلي لتقرير مؤشر المجتمع المدني بتعريف واسع للمجتمع المدني يشمل جوانب أكثر من الجوانب الاجتماعية للحياة. تبدأ الدراسة بتعريف المجتمع المدني بأنه «المنظومة الواقعة خارج إطار العائلة والدولة والسوق، حيث يجتمع الناس فيما بينهم لخدمة مصالحهم المشتركة». ولكن

هذه المنظومة تعترف في الواقع بأن الحدود بين هـذه الفـضاءات ليـست واضـحة. وهـذه الدراسة تستخدم هذا التعريف وتراعي هذه الملاحظة، وتعتمد أقـوال الأطـراف الفاعلـة والمعترف بها رسمياً في المجتمـع المـدني، وتُظهـر الحاجـة إلى إعـادة تقيـيم التوقعـات مـن منظمات المجتمع المدني، أو إعادة التفكير في هدف أنشطة المجتمع المدني ودور منظماته.

يتضمن تقرير مؤشر المجتمع المدني تقييماً لمفاهيم المجتمـع المـدني باسـتخدام "مَعـين المجتمع المدني" CSI Diamond الذي يتألف من أربعة أبعـاد متداخلـة ومترابطـة، هـي: **الهيكل، والبيئة، والقيم، والتأثير**. وهذه الأبعاد بدورها، تتضمن عدداً من الأبعاد الفرعية. يُقـاس **الهيكـل** بعـرض مـشاركة المـواطنين وعمقهـا، وبـالتنوع داخـل المجتمـع المـدني، وبمستوى التنظيم، والعلاقات البينية والموارد. وتقيس **البيئة** العوامل الرسـمية الـسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة، ومواقف الأطراف الفاعلة من القطـاعين العام والخاص. أما البعد المتعلق **بالقيم** فهو يقيس مدى فاعلية منظمات المجتمـع المـدني في ترويج وتطبيق **مبادئ الديمقراطية، والشفافية، والتسامح، ورفض العنف، والمساواة بـين الجنسين، وجهود القضاء على الفقر، والحرص على استدامة البيئة**. ويقيس بُعد **التأثير** مدى نفوذ منظمات المجتمع المدني في السياسة العامة، وقدرتها على مساءلة الدولـة والـشركات الخاصـة، ومـدى تجاوبهـا مـع مـصالح المجتمـع واهتماماتـه، وتمكـين المـواطنين، وتلبيـة احتياجات المجتمع.[36] وإذا حصل أحد الأبعاد الأربعـة عـلى 3 نقـاط فـإن هـذا يعنـي أن الدولة المعنية قد حققت المستوى المثالي لذلك البُعد. وإذا كانت محصلة النقاط صفراً، فـإن هذا يعني فشلاً ذريعاً.

هذه النقاط توفر بيانات ممتازة للمقارنة، ويمكن إدخالهـا في الأدبيـات التـي تتنـاول المجتمع المدني في الشرق الأوسط، وتشكّل الركيزة الأساسية لتحليلنـا. ويـشكّل سـجل النقاط في تقرير مؤشر المجتمع المدني والـمَعين الذي ينتج منه CSI Diamond، جزءاً مـن تحليل أكبر لممارسات المجتمع المدني، حيث يشكلان النتيجة الإجمالية لدراسـات الـسكان، التي تهدف إلى قياس مستوى الاعـتراف بـالمجتمع المـدني ونوعيتـه، ومـستوى مـشاركته ونوعيتها. وقد أُجريت دراسات بين منظمات المجتمـع المـدني في منـاطق وبلـدان مختلفـة؛

وأجريت نقاشات جماعية في هذه المناطق مع الأطراف المعنية؛ ومقابلات مع خبراء في هذا الحقل؛ وأجري تحليل للأبحاث التي أجرتها وسائل الإعلام والأدبيات الثانوية ذات الصلة. وفي كل دولة كانت عملية منح النقاط تخضع لآراء مجموعة من المواطنين، وقد قامت بهذه المهمة "مجموعة الاستشارات الوطنية" (ناشيونال أدفايزوري جروبس NAGs)، وفق الخطوات الآتية: أولاً، بعد مراجعة البيانات التي تم جمعها بأكملها، قام أعضاء "مجموعة الاستشارات الوطنية"، كل منهم على حدة، بتسجيل النقاط لكل مؤشر من المؤشرات التي يبلغ عددها 74 مؤشراً، والتي تقيس الأبعاد الفرعية والأبعاد الرئيسية. ثانياً، تم تقييم توزيع النقاط لكل حالة، وفي الحالات التي كان فيها الفارق بين النقاط التي منحها الأعضاء أكثر من نقطة واحدة، قام الفريق بمراجعة الأدلة بشكل جماعي، وأجريت مناقشات، ثم اتُّخذ القرار النهائي من خلال إعادة التصويت. وبعد ذلك تم جمع نقاط المؤشرات، ودُمجت في الأبعاد الفرعية والرئيسية.

توفر دراسة مؤشر المجتمع المدني (CSI) فرصة نادرة لسماع أصوات أطراف المجتمع المدني المعنية فعلاً بهذه الجوانب، كما توفر لهم أرضية مشتركة لتقييم أنفسهم. وقد نجحت هذه الدراسة في تجميع آراء مختلف الأطراف الفاعلة والمعنية بالمجتمع المدني الذين لا يستطيعون دائماً «إيجاد أرضية مشتركة، بسبب الخلافات التي لا يمكن حلها في القيم، والمصالح، والاستراتيجيات».[37] وكان لمشاركة منظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة المعنية في هذه الدراسة أهمية كبيرة. والتواصل المباشر مع الأطراف المعنية بالمشروع مهم جداً في إعداد هذه الدراسة، لأن هذه الأطراف، وخاصة في حالات مصر وتركيا ولبنان، مختلفة، وتعاني ضيق أفق التفكير والانقسامات الداخلية.

ونظراً إلى أن مشروع مؤشر المجتمع المدني (CSI) يعتمد «أسلوباً تجريبياً»،[38] فقد واجهت هذه الدراسة عدداً من القيود: الأول يرتبط باستخدام بيانات كمية للمقارنة بين الدول. ومع أن المعلومات الكمية مفيدة في تلخيص التفاصيل المعقدة في نقاط تسهل قراءتها، فهي في الوقت ذاته تتضمن مخاطر تقليص الفوارق والجوانب المتعددة الوجوه

للمجتمع المدني إلى أرقام بسيطة. وعلاوة على ذلك، فإن حساب البيانات الكمية يعتمد على تقييمات الأطراف الفاعلة لنفسها، من دون مقارنة بسياقات وبيئات مختلفة. وتحاول هذه الدراسة التغلب على عقبة المبالغة في التبسيط بإعطاء حيّز للأصوات التي تظهر من الدراسات الميدانية والاستبانات والمناقشات الجماعية، كما تحاول إنشاء إطار للمقارنة لتسجيل الفوارق في التقييمات الذاتية المتعلقة بأنظمة الحكم المختلفة وقوة الدولة. أما العائق الثاني، فهو أنه من المهم جداً أن نتذكر أن الدراسة المعمقة لكل دولة على حدة ستُظهر المزيد من التعقيدات في كل حالة على حدة. وتحاول الدراسة تحقيق توازن بين التقييم العام، والتحليل المقارن لكل حالة بشكل مستقل. وأخيراً، هناك بعض التحفظات يجب أن تؤخذ في الاعتبار، إذ تعتمد دراسة مؤشر المجتمع المدني التعريف الواسع للمجتمع المدني بأنه كيان خارج إطار العائلة والدولة والسوق، ولكن تقييمات الدراسة محكومة بقيود، مع التركيز بشكل أضيق على منظمات المجتمع المدني والافتراضات بشأن قدرتها على إحداث تحولات ديمقراطية. ومع أن هذا المنهج يمكن أن يكون مفيداً وضرورياً لأسلوب المقارنة المتبع في الدراسة، فهو يواجه نقاط ضعف في قدرته على تصوير الجهود الرسمية للحراك الشعبي، بالإضافة إلى أنواع أخرى من التأثيرات. وخلال إعداد دراسة مؤشر المجتمع المدني في هذه الدول الثلاث في المنطقة، استفدنا من غزارة البيانات المتوافرة، ولكننا استخدمنا نقاط الضعف في المعلومات التي ظهرت من اعترافات الأطراف المعنية في منظمات المجتمع المدني، بهدف تحليل الطبيعة المتعددة الوجوه لحقل المجتمع المدني.

رسم خريطة المجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا

يرسم هذا القسم خرائط سمات المجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا، بالاعتماد على ردود المشاركين في الاستبانات. ويتناول التحليل في البداية **الهيكل والبيئة** معاً في كل دولة، مع دراستهما في السياق التاريخي في السنوات الأخيرة. ويناقش بأسلوب المقارنة التقييمات الذاتية للمشاركين بشأن أدوار الدول الوطنية، والدول المانحة، والمجتمعات. ثم يتم

استخدام هذا السياق التاريخي، لإجراء تحليل للبُعدين الآخرين وهما القيم والتأثير. ثم تُجرى مقارنة بين القيم والتأثير، وتُستخدم النتائج في مناقشة الأشكال الأخرى لأنشطة المجتمع المدني.

تقييم الهياكل والبيئات

في هذه الدول الثلاث، ازداد عدد منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. وحسب المصادر الرسمية، يوجد نحو 85 ألف منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى الوطني في تركيا.[39] وفي مصر بلغ عدد المنظمات المسجلة 14 ألف منظمة، مع العلم بأن جزءاً كبيراً من هذه المنظمات غير نشط.[40] وفي لبنان يوجد نحو 6 آلاف منظمة للمجتمع المدني، مع أن المنظمات النشطة بشكل منظم تُقدّر بأقل من هذا الرقم.[41] ولا تعكس هذه الأعداد سلطة النخب السياسية على تشكيل أنشطة المجتمع المدني وإدامتها. وكان هناك قاسم مشترك في التقييم الذاتي للأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في الحالات الثلاث، حيث أكدوا جميعهم أن العلاقات سلبية وليست جيدة مع الدول الوطنية ومع المجتمع. وكانت النتائج أفضل فيما يخص العلاقات مع المانحين الدوليين. ومن خلال دمج هذه التقييمات مع التطور التاريخي للمجتمع المدني في هذه البيئات، يتضح أنه ليس هناك إمكانية لتصور فضاءات منفصلة للأنشطة السياسية والاجتماعية.

يعرض الجدول (1) محصلة النقاط التي حصلت عليها كل دولة في مؤشري الهيكل والبيئة. من الناحية الأولى، مع أن الأرقام التي تُجرى مقارنتها في حقل تعداد السكان تدل على هيكل ضعيف (في مصر وتركيا)، وعلى بيئة ضعيفة (في الدول الثلاث)، فإن هناك فوارق كبيرة بين الدول الثلاث. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن المشاركين في الاستبانات في مصر أعطوا تقييمهم للهيكل وفق شروط ميسرة أكثر من نظرائهم في تركيا، على الرغم من الدور الواضح جداً الذي تلعبه الدولة في تشكيل منظمات المجتمع المدني في مصر أكثر من تركيا. ومع أن هذا كان نتيجة للتقييمات الذاتية من دون القيام بمقارنة إقليمية واسعة، فإنه يمكن أن يُنظر إليه على أنه ترسيخ لدور الدولة في الأنظمة

السياسية القائمة. وتتضمن المناقشة أدناه مقارنة على التوالي بين ردود المشاركين في الاستبانة بشأن أعمال الدولة، وتأثير المانحين الدوليين، ودرجة انتشار منظمات المجتمع المدني في المجتمع. كما توضح المناقشة أدناه أن الدول الوطنية والدول الأجنبية تشكل جزءاً أساسياً من آلية تشكيل منظمات المجتمع المدني، وتوضح الغياب النسبي لمنظمات المجتمع المدني بين السكان.

تؤكد الاستبانات وجود تقلب مزعج ومريب في مواقف الدول بين التحرر وفرض القيود،[42] وهذا يترك تأثيراً كبيراً في منظمات المجتمع المدني. في تركيا يمكن الحديث عن دولة قوية تاريخياً،[43] وخاصة في مجالات مثل المكانة "الصحيحة" للدين في الحياة العامة، وحقوق الأقليات، والسياسة المتبعة بشأن الهوية الكردية. واليوم يمكن أن ننظر إلى النظام الحاكم في تركيا، من الناحية الأولى، على أنه نظام ديمقراطي، مع إمكانية كبيرة لزيادة عدد منظمات المجتمع المدني وتنويع أنماطها. ومن الناحية الثانية، نشهد صعود موجة جديدة من الاستبداد والتسلط من جانب الحزب الحاكم (حزب العدالة والتنمية). أما في حالة مصر، فهناك وجهان للنظام الاستبدادي يجب الانتباه إليهما: الوجه الأول، سيطرة الدولة على الحياة العامة، وهذه السيطرة تترك تأثيراً ملحوظاً في إمكانية بقاء منظمات المجتمع المدني، وتحديد هوية المنظمات القادرة على البقاء بحيث تكون فاعلة وليست موجودة على الورق فقط. والوجه الثاني، أنه في حين ترفض الأطراف الفاعلة في الدولة التحولات الديمقراطية، فإنها تسعى جاهدة إلى تعزيز تحرير الاقتصاد.[44] وهكذا، فقد تم تشكيل منظمات المجتمع المدني رداً على تقصير الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. أما في لبنان، فإن نظام الحكم يتسم بصفات ليبرالية، وهذه صفة جوهرية ومحورية في حقل تطوير منظمات المجتمع المدني. ويُدعى النموذج اللبناني تاريخياً ديمقراطية توافقية (محاصصة)،[45] ولكن عدم المساواة وسياسة الإقصاء بين المواطنين اللبنانيين أدت إلى انهيار الدولة خلال الحرب الأهلية (1975–1990).[46] ولا تزال الحكومة اللبنانية تعاني عدم الاستقرار والانهيار بين الفينة والأخرى. وهذه السمات تعكس عدم المساواة في حقل منظمات المجتمع المدني أيضاً. وفي الدول الثلاث، كان تطوير منظمات المجتمع المدني وتعزيزها مرتبطين بقوة الدولة ونوع النظام الحاكم، بأشكال وأساليب مختلفة.

الجدول (1)

تقييم الهيكل والبيئة

الـــدول	الهيكـــل	الانحراف عن المتوسط العالمي	الانحراف عن الوسيط العالمي	الترتيـب	البيئـــة	الانحراف عن المتوسط العالمي	الانحراف عن الوسيط العالمي	الترتيـــب
مصـــر	**1.20**	0.23	0.20	10	**1.10**	0.51	0.40	14
لبنـــان	**1.50**	-0.07	0.10-	7	**1.40**	0.21	0.10	12
تركيـــا	**0.90**	0.53	0.50	13	**1.40**	0.21	0.10	12
المتوسط العالمي	**1.43**				**1.61**			
الوسيط العالمي	**1.40**				**1.50**			

تم احتساب النقاط من البيانات الواردة في:

V.F. Heinrich, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society, Country Profiles, Vol. 1 (Bloomfield: Kumarian, 2007).

أعلى محصلة نقاط: 3؛ وأدنى محصلة نقاط: صفر. وإجمالي عدد الدول المشمولة هو 45 دولة. يرجى ملاحظة أنه كـان هنـاك 13 مقياساً/ مؤشراً منفصلاً لتقييم الهيكل، و18 مؤشراً لتقييم البيئة.

لقد «ازدهرت أنشطة المجتمع المدني في تركيا مع التحولات الديمقراطية التي شهدتها البلاد، ومع الحراك الاجتماعي السريع في أعقاب الحرب العالمية الثانيـة (1945)».[47] وقـد عاد هذا التوجه إلى الظهور في المشهد الاجتماعي التركي منذ تسعينيات القـرن العـشـرين، بعد فترة قمعية أعقبت الانقلاب العسكري عام 1980.[48] ولكن المشاركين في إعداد مؤشر المجتمع المـدني لاحظـوا أن العلاقـات مـع الدولـة عمومـاً ظلـت محـدودة أو عدائيـة.[49] ووُصفت الدولة التركية بأنها أصبحت الطرف الأقـوى المهـيمن في المجـالات الـسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فمن جانب، تم تطبيق إصلاحات تشريعية منذ عام 1999، وبموجبها تمت إزالة عدد من القيود المفروضة عـلى المـنظمات والجمعيـات. وأهـم هذه التغييرات القانون الجديد لتنظيم الجمعيات الذي يقلص إمكانية تدخل الدولـة، وإلى حد ما يزيل القيود على تأسيس جمعيـات/ مـنظمات عـلى أسـاس العـرق، أو القوميـة، أو الدين، أو الطائفة، أو المنطقة، أو أي جماعة أقلية أخرى. ومن جانب آخر، تم في عام 2005

إصدار ملحق بذلك القانون ليفرض قيوداً على تسجيل الجمعيات التي تُعد أسماؤها و/ أو أهدافها مناقضة للدستور التركي. ونتيجة لذلك، فإن الجمعيات التي تتضمن أهدافها الترويج لهوية ثقافية معينة أو لدين معين، لا تزال محرومة من التسجيل. وعلى الرغم من التغييرات القانونية التي اتُّخذت في الآونة الأخيرة، والتي توحي بتوجه إيجابي نحو الأفضل، فإن المشاركين في إعداد مؤشر المجتمع المدني في تركيا اشتكوا من تدخل السلطات الحكومية في حالات متكررة، ووضع قيود مشددة للحصول على التمويل الحكومي، وفي أفضل الحالات كان الحوار محدوداً مع مسؤولي الدولة.[50] وهذه الشكاوى، مع أنها مصوغة بلغة ثنائية توحي بوجود طرفين هما الدولة والمجتمع المدني، فهي توضح أن تشكيل منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها يعتمدان كلياً على سياسات الدولة.

وفي مصر، على الرغم من إطلاق عملية تحرر مترددة في سبعينيات القرن العشرين، فقد قام النظام الحاكم بقمع الأنشطة السياسية. وبصورة مشابهة، وبعد تخفيف القيود بشكل طفيف في الثمانينيات، عاد نظام حسني مبارك وأحكم قبضة شديدة على منظمات المجتمع المدني. وأكد المشاركون في الدراسة أن المشهد السياسي في مصر كان مقيداً بسبب التدخل المفرط للدولة، واستمرار العمل بقانون الطوارئ، وتفشي الفساد، وافتقار المسؤولين الحكوميين إلى المهارات.[51] وهذه الملاحظات تعكس السلطات/ القيود المتزايدة التي فرضتها وزارة الشؤون الاجتماعية على منظمات المجتمع المدني منذ تأسيسها عام 1939. وطوال هذه السنين كانت وزارة الشؤون الاجتماعية تفرض على منظمات المجتمع المدني التسجيل لدى الوزارة، وكانت ترفض منحها تراخيص بناءً على ذرائع غامضة، مثل عدم وجود حاجة إليها، كما كانت الوزارة تدمج المنظمات العاملة في حقول متشابهة، وكانت تفرض قيوداً للحد من عدد الأعضاء، وكانت تتدخل في اتخاذ القرارات داخل هذه المنظمات.[52] وفي عام 2002 حدثت تغييرات قانونية بشأن المجتمع المدني، وتم تشديد القيود للسيطرة على أنشطة منظمات المجتمع المدني، وعلى أنواع/ قنوات التمويل التي تستطيع قبولها.[53] ومن خلال الدراسة الميدانية والمناقشة اللاحقة، اتضح أن أغلبية المشاركين ليس لديهم تقييمات سلبية تجاه شروط وزارة الشؤون الاجتماعية المتعلقة بتسجيل المنظمات، ولكنهم اعترفوا بأن هذه السلطات والقيود كانت تُعزى بشكل أساسي إلى غياب نسبي لحقوق الإنسان، وإلى وجود منظمات دينية ضمن منظمات المجتمع

المدني.[54] وتُظهر التناقضات في مواقف الدولة بين حالة وأخرى تأثيرَ الدولة في تشكيل منظمات المجتمع المدني، وفي قوتها النسبية. علاوة على ذلك، هناك نموذج آخر من الارتباط العضوي بين منظمات المجتمع المدني والدولة: فالحكومة لديها خبرة في تأسيس منظماتها الخاصة بها في حقول حقوق الإنسان، حيث تَعُدّ الحكومة منظمات المجتمع المدني المستقلة تهديداً للدولة. وهذه المنظمات بدورها أعطت وزارة الشؤون الاجتماعية ذريعة لترفض تسجيل المنظمات المستقلة الأخرى العاملة في الحقول المسجلة نفسها.[55] وهكذا فإن قوة الدولة في مصر ساعدت على إبراز مجموعة محددة من منظمات المجتمع المدني القانونية (المسجلة)، وفرضت قيوداً مشددة وضغوطاً على المنظمات الأخرى التي تعدّها تهديداً للدولة، فحرَمتها التسجيل والعمل بشكل قانوني.

أما في حالة لبنان، فنلاحظ أن تنظيم الهيكل السياسي للدولة على أساس طائفي، وغياب الدولة عن تقديم المعونات والخدمات الاجتماعية، من العوامل الرئيسية التي تحدد هيكل منظمات المجتمع المدني. ويتم تنظيم الحراك الشعبي في لبنان بشكل رئيسي وفق محددات طائفية. بعبارة أخرى، من المتوقع أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتكرار نماذج التقسيم الموجودة في النظام السياسي بدلاً من إزالتها. وخلال الحرب الأهلية (1975-1990) تم إطلاق الكثير من هذه الأنشطة المجتمعية في مجالات تقديم المعونات والخدمات الاجتماعية، وتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الطوارئ. وقد حدث هذا النوع من الحراك المجتمعي لأن الدولة اللبنانية لم يكن لها في يوم من الأيام وجود ملموس لتلبية احتياجات شرائح المجتمع. وإضافة إلى ذلك، أشار المشاركون في الدراسة إلى ضعف مؤسسات الدولة اللبنانية، ويتجسد ذلك في انعدام أو ضعف الموارد وخدمات المعلومات وبرامج المساعدات الفنية، وغياب التنظيم الذاتي.[56] كما أكدوا وجود تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي، وتفشي الفساد على نطاق واسع. كما أن التطبيق التدريجي لقانون تنظيم الجمعيات، ترك هامشاً كبيراً لحرية تصرف المسؤولين الحكوميين في تعاملهم مع منظمات المجتمع المدني.[57] وكما هي الحال في تركيا ومصر، يُعزى إلى الدولة اللبنانية سلسلة من الإجراءات والمواقف السلبية التي شكلت حقل منظمات المجتمع المدني. ولكن في هذه الحالة (لبنان) لا يُعزى الأمر إلى هيمنة سلطة الدولة، بل إلى غياب الدور الاجتماعي للدولة، كما أن القوانين ذات الصلة متغيرة باستمرار. وقد أدت هذه الظروف

إلى تعزيز دور منظمات معينة، وإضعاف دور منظمات أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تنظيم المؤسسات الاجتماعية وفق محددات طائفية يشكل تكراراً لنماذج النظام السياسي، وبالتالي يجلب مشكلات ذلك النظام.

في تشكيل هياكل المجتمع المدني، لعبت الأطراف الدولية الفاعلة دوراً مهماً أيضاً. ففي حالة تركيا، كان الأمل في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي مسألة محورية في جانبين: أولاً، التغييرات القانونية الأخيرة تحمل علامة واضحة للجهود الرامية إلى تحقيق الانسجام مع الاتحاد الأوروبي. فخلال السنوات العشر الماضية، كان يجب على الحكومة التركية أن تجهز نفسها لتحقيق **معايير كوبنهاجن**، التي تشترط وجود مؤسسات للحكم الديمقراطي إلى جانب آليات تضمن حماية حقوق الإنسان. ولكن هذا التوجه كان يواجه قيوداً وغموضاً لأنه مبني على حافز/ عامل خارجي.[58] ثانياً، ظلت منظمات المجتمع المدني تتلقى حصة كبيرة من مساعدات الاتحاد الأوروبي ودعمه. وقد تركت مساعدات الاتحاد الأوروبي تأثيراً واضحاً في مجمل عملية التحولات الديمقراطية في تركيا. وتُظهر نتائج الدراسة أن الأطراف الفاعلة المعنية علّقت أهمية كبيرة على دعم الاتحاد الأوروبي، ولكنهم انتقدوا أيضاً الآلية المزعجة والبيروقراطية وغير الواضحة للمنافسة في المساعدات.[59] ومن المتوقع أن تؤدي هذه المنافسة إلى بناء احتكار في حقل منظمات المجتمع المدني، والانحياز لمصلحة المنظمات الأكبر والأكثر احترافية، التي لديها القدرة على التعامل مع البيروقراطيات الكبيرة.

كانت مصر بمنزلة مختبر لمعرفة تأثير المساعدات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. ومع أن الدراسة أظهرت أن الاعتماد على المانحين الدوليين لم يكن ظاهرة شائعة، فإن المساعدات الأجنبية كانت غالباً هي المصدر الوحيد لتمويل منظمات حقوق الإنسان، وبعض المنظمات المدنية المعنية بالتنمية.[60] في الواقع، وخلال السنوات القليلة الماضية ضخّت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ملايين الدولارات في مصر، بهدف تعزيز المجتمع المدني. ولم يكن الهدف يقتصر على نشر الديمقراطية، بل كان يشمل تشجيع وتوسيع الأجندات الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) التي تسعى إلى إصلاح الاقتصاد وإعادة هيكلته.[61] علاوة على ذلك، كان يذهب جزء كبير من المساعدات الأمريكية إلى

الجيش المصري، وهذا كان يقوي السلطة الاستبدادية للدولة. وبعد توقيع معاهدة الشراكة الأوروبية-المتوسطية عام 1995، أصبح الاتحاد الأوروبي يقدم الدعم للمشروعات التي تخدم المجتمع المدني، وتحرير الاقتصاد، والحكم الرشيد.[62] ولكن في كلتا الحالتين كانت المساعدات الأجنبية تتأثر بهواجس الأمن الإقليمي، والمخاوف من الحركات السياسية الإسلامية. وهذا يعني أن التمويل كان يستبعد عادة الجمعيات/ التنظيمات الدينية، وظلت الدول المانحة أقل صخباً في احتجاجها عندما كانت الدولة تقوم بشن حملات للتضييق على تلك المنظمات، واصفة إياها بأنها منظمات إسلامية. وفي الاستبانات المستخدمة في إعداد هذه الدراسة، نلاحظ أن المنظمات الدينية ومنظمات حقوق الإنسان لم تكن ممثَّلة بشكل كافٍ، وأرجع المشاركون في الاستبانات السبب في ذلك إلى الصمت النسبي وعدم إطلاق الشكاوى بشأن البيئة السياسية. وهذا الصمت يجسد في الحقيقة مواقف أطراف متعددة تكتَّل بعضها مع بعض في الحراك الثوري الأخير الذي أطاح حسني مبارك عام 2011.

في لبنان، ومنذ نهاية الحرب الأهلية عام 1990 وصاعداً (وخاصة بعد القصف الإسرائيلي الأخير عام 2006) تُواصل منظمات المجتمع المدني العمل لتقديم معونات الإغاثة في حالات الطوارئ. وتستفيد هذه المنظمات أيضاً من المساعدات الأمريكية. وتسعى الحكومة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة أهداف من وراء تلك المساعدات، هي: إعادة بناء المجتمعات المحلية، وإقامة علاقة مع شركاء يمكن الاعتماد عليهم أكثر من الحكومة الضعيفة، ودعم منظمات المجتمع المدني كثقل موازن مقابل الشبكات الإسلامية.[63] وتُظهر الدراسات الإقليمية أن معظم هذه المساعدات يذهب إلى منظمات المجتمع المدني الكبيرة، والتي تمتلك فروعاً وشبكات دولية.[64] ونتيجة لذلك، فإن منظمات المجتمع المدني تعكس الترتيبات السياسية المحلية، إلى جانب الأجندات الدولية. فأولاً، هناك العديد من منظمات المجتمع المدني في لبنان تملأ الفراغ الناجم عن عدم قيام الدولة بدورها في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتتشكل هذه المنظمات بما يتناسب مع متطلبات العمل. وثانياً، هناك دول مانحة أخرى تلعب دوراً مهماً في الطرق والأنماط التي تتشكل فيها أنشطة المجتمع المدني، حيث تفضّل الدول المانحة منظمات معينة على سواها، وتتيح لبعضها المجال لتحقيق شهرة دولية أوسع وشرعية أكثر من المنظمات الأخرى.

يوضح التحليل أن العلاقة بين نشر الديمقراطية وتشكّل المجتمع المدني والتغيرات السياسية تتوقف على عناصر هيكلية أساسية عدة. وفي حين نجد أن منظمات المجتمع المدني تتحدث عن مدى التقبل أو العدائية من جانب الدول المحلية، يمكن الحديث بشكل أوسع عن درجات متفاوتة من تدخل الدولة. إن نطاق انتشار منظمات المجتمع المدني وأنماطها وقوتها مسائل مرتبطة بسياسات الدولة. ويشارك المانحون الدوليون أيضاً في تحديد مصير منظمات المجتمع المدني، وإمكانية بقائها من خلال الانتقائية التي يمارسونها. والسؤال الجوهري هو: كيف ينظر أصحاب المصلحة المعنيون إلى مستوى انتشار منظماتهم في المجتمع، مع مراعاة الظروف المذكورة؟ يعترف المشاركون في هذه الدراسة بوجود مشكلات في هذه المسألة. فالمشكلة في مصر وتركيا تكمن في الانتشار المحدود لمنظمات المجتمع المدني، أما في لبنان، فهناك مشاركة أكبر، ولكن مواصفات المنظمات توحي بأنها تكرر الانقسامات السائدة في الساحة السياسية بدلاً من أن تتغلب عليها.

في تركيا، لا تزال المشاركة المدنية الرسمية الفعالة في الأنشطة المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني محدودة جداً،[65] حيث لا يتجاوز عدد أعضاء منظمات المجتمع المدني 10٪ من المواطنين.[66] وعلاوة على ذلك، فإن هذا الرقم يشمل العضوية الإلزامية في الجمعيات/ النقابات المهنية والمنظمات المدنية التابعة للدولة.[67] وهكذا، يجب توخي الحذر عند تفسير التغييرات القانونية وزيادة أعداد منظمات المجتمع المدني بأنها نتيجة لتوسيع مشاركة المواطنين وتعميقها. وتدل نتائج الدراسة على أن معدلات العضوية في منظمات المجتمع المدني منخفضة بشكل ملحوظ بين النساء، والفقراء، والأقليات، وسكان المناطق الريفية.[68] وكان يُعتقد أن الأسباب الرئيسية لهذا الانخفاض هي الظروف الاجتماعية والسياسية المستمرة والقاسية، والنزاعات الإثنية، والخطابات والممارسات السلبية المتعلقة بحريّة الجمعيات والمنظمات.[69] وتشير هذه الملاحظات إلى أن تشكيل منظمات المجتمع المدني في بيئة حافلة بالقيود المؤسساتية، يمكن أن يحدّ من قدرتها على توليد المشاركة الجماهيرية الضرورية لإحداث تغييرات سياسية.

في مصر، تشمل منظمات المجتمع المدني التنظيمات الدينية إلى جانب النقابات المهنية، واتحاد العمال، والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الخدمات. وعلى الرغم من هذا

التنوع، فإن معدل العضوية في هذه المنظمات منخفض نسبياً. ويبدو أن العضوية الفاعلة والقيادات محصورة في شريحة محدودة من المجتمع، وهي معزولة عن المشكلات الشائعة التي تواجهها أغلبية الناس. وقد وصف بعض المشاركين في الدراسة القيادة في منظمات المجتمع المدني بأنهم «رجال مُسنون، يحتلون مكانة اقتصادية واجتماعية رفيعة المستوى». ويُلاحَظ أيضاً أن النساء والفقراء وسكان المناطق الريفية لا ينتسبون إلى هذه المنظمات،[70] ولكنهم، على الأرجح، ضمن قائمة المتلقين لخدمات تلك المنظمات. ويعزو المشاركون في الاستبانات هذا الوضع إلى غياب القيم الجوهرية؛ مثل الثقة، وروح المواطنة، والرغبة في العمل الجماعي.[71] ولكنْ يمكننا التأكيد أن أحد الأسباب يعود إلى الطريقة التي تعمل بها هذه المنظمات، حيث تكرر الأخطاء والمظالم التي ترتكبها السلطة. ولا تستطيع منظمات المجتمع المدني وحدها أن تُحدث التغيير، لأنها ربما تكون قد شُكّلت كجزء من شبكة مصالح وامتيازات.

توضح بيانات الدراسة التي تم جمعها من لبنان أن المساعدات الاجتماعية المدنية ظاهرة واسعة الانتشار في غياب دور الدولة في تقديم الخدمات والمساعدات. وذكر المشاركون في الدراسة أن المساعدات الاجتماعية المدنية، والأنشطة التطوعية موجودة في لبنان أكثر مما هي في مصر أو تركيا.[72] وهذا يعني أن هناك تبرعات خيرية، وأعمالاً تطوعية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الاتصالات المحدودة، فإن الدراسة أوضحت أن التعاون والحملات المشتركة في قضايا معينة كانت شائعة في لبنان أكثر من مصر وتركيا، وإن لم تكن مستدامة.[73] إن العامل المختلف أو المميز في حالة لبنان هو شيوع الانقسامات الطائفية. وفي لبنان أيضاً، هناك تقليد أقوى وهو انتشار الأنشطة المجتمعية بشكل أوسع. ولكن هذا لا يعني انتشار أعراف وقواعد غير طائفية.

من خلال هذه الملاحظات يمكن أن يرى المرء ثلاثة مشاهد رئيسية: المشهد الأول، وصف المشاركون في الدراسة الدولة بأنها تمتلك قوة مفرطة وتفرض قيوداً مشددة، أو أنها دولة ضعيفة تطبق القوانين بصورة تدريجية. وعلى الرغم من الفوارق في أنظمة الحكم وممارسات الدولة بين الدول الثلاث، فقد كانت هناك صفات مشتركة لمسألة التواصل مع الحكومة والحصول على تمويل حكومي، حيث لا توجد فرصة عادلة أمام المنظمات المعنية

للحصول على التمويل. ويقال أكثر من ذلك: هناك منظمات عديدة تم تشكيلها كجزء من هيكل الدولة ولتلبية أغراض الدولة وسياساتها. ويؤثر هيكل الدولة ونمط نظام الحكم في شكل المنظمات، وفي وجودها وأنشطتها، حيث يتم تشكيل بعض منظمات المجتمع المدني المتخصصة في الخدمات، والجمعيات أو التنظيمات "غير السياسية" التي تعمل لمصلحة الحكومة، بدلاً من التنظيمات "السياسية" التي ترفع صوتها في انتقاد الأنظمة القائمة. المشهد الثاني، يُلاحَظ أن خيارات التمويل من الدول الأجنبية المانحة تسهم في بناء هياكل منظمات المجتمع المدني، كما أن أنواع القضايا المطروحة وأنماط المشروعات المقترحة تدل على خيارات الدول المانحة. ولا تتفق هذه الخيارات دائماً مع أولويات المجتمع في الدول المعنية، ولكنها تؤدي إلى عزل منظمات المجتمع المدني عن أغلبية السكان. المشهد الثالث، يتعلق بمستويات المشاركة المتدنية والأسس المحتملة لعلاقات الرعاية. بعبارة أخرى، هناك خطر يتمثل في أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتكرار بعض النماذج (الأخطاء) التي يمارسها نظام الحكم، حيث تكثر المحاباة وعدم المساواة.

هذا التحليل للتقييم الذاتي للأطراف الفاعلة في منظمات المجتمع المدني يُظهر إنتاج تعقيدات يومية شائكة، وهذه التعقيدات تبدأ في عدم وجود حدود واضحة بين المجتمع المدني والدولة. أولاً، هذا يتيح لنا التعرف على القيود المحتملة في عمل المجتمع المدني التي تعرقل التحول التدريجي إلى الديمقراطية. وإلى جانب التعرف على الطرق الملائمة، والتفكير في طرق أفضل لدعم الأعمال المهمة التي تقوم بها المنظمات، فإن هذا المنهج يوضح أن شبكات المجتمع المدني لا يتم تأسيسها أبداً على صفحة بيضاء (بلا شروط وأغراض). إن هياكل العديد من منظمات المجتمع المدني وأنشطتها تعكس حجم الإمكانات التي أوجدتها حالة عدم المساواة المفروضة من السلطة الموجودة. ثانياً، من خلال التركيز على هذه التعقيدات يصبح ممكناً معرفة الأسباب التي تمنع وصول بعض الشبكات المجتمعية إلى عدد كبير من السكان في أفضل الحالات؛ وفي أسوأ الحالات يمكن أن ينتهي الأمر بها إلى أن تصبح مساهِمة في بقاء أنظمة حكم لا تحظى بشعبية.[74] ثالثاً، إن إعادة التفكير في معنى منظمات مجتمع مدني "مسجّلة"، أو "مرخص لها"، أو "رسمية" من حيث علاقتها العضوية بالدول -سواء الدول المحلية والأجنبية- تمهّد الطريق لإعداد تحليل لشبكات أخرى. والخصائص التي نعزوها إلى منظمات المجتمع المدني يمكن أن

توجَد أيضاً لدى الشبكات غير الرسمية. ومعرفة الأدوار التي تؤديها الأطراف النشطة خارج منظور الحلقة الرسمية، يمكن أن تساعدنا على فهم المشهد السياسي الحقيقي.

القيم المتناقضة وتأثيراتها

في هذا القسم تتناول الدراسة تقييم الأطراف المعنية للقيم التي تمارسها منظمات المجتمع المدني وتأثيرها. توحي النتائج بوجود تناقضات بين القيم التي يتبناها المشاركون وممارساتهم اليومية. وكما تُظهر الأرقام الواردة في الجدول (2) فإن هذه التناقضات أدت إلى ظهور بعضٍ من أدنى المعدلات العالمية (وخاصة في مصر ولبنان)، وفي الوقت نفسه تُظهر المقارنة الداخلية (داخل البلد الواحد) معدلات مرتفعة في القيم. وباستخدام هذه النتائج، سنقوم بإجراء تقييم دقيق للبيانات التي تقوم عليها الدراسة، والتي تُظهر اختلافات كبيرة بين المفاهيم الواسعة والمفاهيم الضيقة للمجتمع المدني، من حيث حجم المشاركة والتوقعات بشأن القيم المدنية. وإن التناقض القائم بين القيم والممارسات، الناشئ من المفاهيم الذاتية لدى الأطراف الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، لهو دليل على ضرورة رفض الإيمان الأعمى في نوعين من العلاقات السببية: العلاقة بين الحياة المجتمعية وانتشار قيم معينة؛ والعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتحولات السياسية.

في تركيا، مع أن منظمات المجتمع المدني تروّج باطراد للقيم الجوهرية مثل الديمقراطية، والشفافية، ورفض العنف، والمساواة بين الجنسين، فإن أغلبية المشاركين في الدراسة اعترفوا بضعف الممارسات الداخلية الواقعية. وتنظر منظمات المجتمع المدني إلى نفسها على أنها تلعب دوراً مهماً في ترويج الاستدامة البيئية والديمقراطية. كما تنظر إلى نفسها على أنها طرف ناجح في التأثير في السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة السياسات المتعلقة بحرية التعبير.[75] ولكن مؤشرات عدم التسامح داخل المجتمع المدني كانت شائعة جداً، وخاصة فيما يتعلق بـ «الحركة القومية المتنامية، والحراك الشعبي بشأن قضية الحجاب، والتوترات بشأن الأقليات الإثنية والدينية».[76] وفي مصر، سجّل البُعد المرتبط بالقيم أعلى نقاط للدولة. وزعم المشاركون في الاستبانات أن لديهم «نزعة طبيعية لممارسة القيم الجوهرية مثل التسامح، والديمقراطية، والمساواة بين الجنسين»، والجمعيات

الخيرية تمارس نبذ العنف، والتسامح، وتبذل جهوداً للقضاء على الفقر. ولكن منظمات المجتمع المدني عموماً في مصر تُعدّ أكثر نجاحاً في حشد الدعم للقيم «غير السياسية» أكثر من دعم «القيم السياسية الحساسة».[77] وفي لبنان، كما في الحالتين السابقتين، فإن أعلى النقاط مُنحت لبُعد القيم، لأن المشاركين في الاستبانات قالوا إنهم يبذلون «جهوداً قوية لتشجيع... التسامح وممارسته، ونبذ العنف، والمساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر، والاستدامة البيئية».[78] ولكن في كل الحالات، كانت هناك مؤشرات قوية إلى أن القيم الجوهرية مثل الديمقراطية والتسامح لم تكن تمارَس دائماً على الصعيد الداخلي.

كل استبانة من استبانات الدراسة كانت تؤكد محدودية تأثير المجتمع المدني. ففي تركيا، كان يُنظر إلى المجتمع المدني على أنه ضعيف جداً في مساءلة الدولة والقطاع الخاص، وفي معالجة المشكلات الاجتماعية؛ مثل البطالة، والتضخم، والفساد.[79] ومن الناحية الأخرى، أصبح تأثير المجتمع المدني يتنامى باطراد. وهناك قائمة طويلة بالأمثلة التي توضح أن منظمات المجتمع المدني تلبي احتياجات اجتماعية متنوعة، خاصة تلك التي تتعلق بالتعليم، وحقوق الإنسان، والفقر، والنساء، وكذلك نجاح المجتمع المدني في الدفاع عن بعض قضايا السياسات. أما في مصر، وبعد انتقال نظام الحكم إلى سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، قامت الحكومة بشكل تدريجي بالتخلي عن آليات الحماية الاجتماعية. وتحركت مجموعة من منظمات المجتمع المدني لملء الفراغ الذي خلّفته الحكومة.[80] وبالتالي، هناك تأثير ملحوظ للمجتمع المدني في حقل تقديم المساعدات الاجتماعية، وهذا يترافق مع أنشطة المنظمات التي تدافع على نحو متزايد عن حقوق الإنسان، ولكن المشاركين في استبانات الدراسة كانوا يعتقدون أن دورهم المحتمل في تغيير بعض الجوانب في النظام السياسي القائم محدود جداً.[81] وفي لبنان أيضاً، كانت منظمات المجتمع المدني ترى أن معظم تأثيرها ينحصر في تقديم المساعدات الاجتماعية.[82] ولكن ضعف الدولة في مجال تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية لا يعني تقبلها لنفوذ المجتمع المدني. وتَعتبِر منظمات المجتمع المدني نفسها ذات دور محدود في مجال مراقبة الحكومة وسياساتها، والتأثير في هذه السياسات. ومع أن منظمات المجتمع المدني كانت ترفع صوتها بشأن قضايا معينة، فإن أغلبية الناس كانوا غير راضين عن أدائها.[83]

الجدول (2)

تحليل القيم والتأثير

الدول	القيم	الانحراف عن المتوسط العالمي	الانحراف عن الوسيط العالمي	الترتيب	التأثير	الانحراف عن المتوسط العالمي	الانحراف عن الوسيط العالمي	الترتيب
مصر	**1.50**	0.37	0.40	12	**1.00**	0.66	0.60	16
لبنان	**1.80**	0.07	0.10	8	**1.50**	0.16	0.10	12
تركيا	**1.30**	0.57	0.60	14	**1.30**	0.36	0.36	14
المتوسط العالمي	**1.87**				**1.66**			
الوسيط العالمي	**1.90**				**1.60**			

تم احتساب النقاط من البيانات الواردة في:

V.F. Heinrich, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society, Country Profiles, Vol. 1 (Bloomfield: Kumarian, 2007).

أعلى محصلة نقاط: 3؛ وأدنى محصلة نقاط: صفر. وإجمالي عدد الدول المشمولة هو 45 دولة. ويرجى ملاحظة أنه كان هناك 14 مؤشراً منفصلاً لتقييم القيم، و17 مؤشراً لتقييم التأثير.

إن التناقض بين القيم المعلنة والتأثير الاجتماعي الفعلي، إلى جانب الغموض بشأن الممارسات المدنية الداخلية، يتطلب المزيد من النقاش والتوضيح. إن أحد الأسباب الكامنة وراء تزايد أصوات منظمات المجتمع المدني المطالبة بالديمقراطية، والتسامح، والمساواة، يُعزى إلى تأثير المانحين الدوليين. ففي حالة تركيا، كانت الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مرتبطة بصورة مباشرة بزيادة المطالبة بهذه القيم. وبصورة مشابهة في مصر ولبنان، كانت المساعدات القادمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومن الشراكة الأوروبية-المتوسطية تُوجَّه بصورة محددة إلى مشروعات المجتمع المدني المصممة لنشر هذه القضايا/ المبادئ. وهناك شرطان للحصول على هذا الدعم: أولاً، المانحون اختاروا العمل مع مجموعة محددة من المنظمات، التي قد لا تكون بالضرورة واسعة الانتشار في هذه الدول. ثانياً، هذه المصادر ذاتها كرست اهتماماً مساوياً، إن لم يكن أكبر، لإنشاء اقتصادات حرة، وهذه الاقتصادات جلبت عواقب مدمرة على المجتمعات. هذه التناقضات تفسر إلى

حد كبير انخفاض المشاركة الشعبية في منظمات المجتمع المدني، ومحدودية تأثير تلك المنظمات. وهناك تفسير آخر يكمن في الصفة الرسمية لعدد كبير من منظمات المجتمع المدني، وكونها منظمات مرخصة ومسجلة. وبالفعل، يوجد في هذه الدول جميع أنواع الشبكات غير الرسمية، والتي لا تُعد من منظمات المجتمع المدني. كما يوجد أنواع أخرى من الأنشطة المجتمعية غير المقبولة من قِبل الدول، الوطنية منها والأجنبية. وكما توضح الاضطرابات الأخيرة في المنطقة، فلكي تمتلك إمكانية إحداث تغييرات سياسية واجتماعية، والتحكم في اتجاه هذه التغييرات، يجب إعطاء المزيد من الاهتمام لهذه التشكيلات الاجتماعية.

في العقدين الأخيرين على وجه التحديد، كانت الأنشطة الأكثر فاعلية ونفوذاً في تركيا تُجرى بمشاركة حركات اجتماعية جديدة؛ مثل الحركة النسائية، وأنصار البيئة، ونشطاء حقوق الإنسان، والحركات الدينية المتشددة، والحركات ذات التوجهات الإثنية، وتلك التي تدافع عن ميول جنسية شاذة. ولم تكن الأنشطة الفاعلة تأتي من الحشود، أو المظاهرات التي تشكلها النقابات المهنية والطلبة والحركات الوطنية الكلاسيكية.[84] ودارت نقاشات حامية بين دوائر العلمانيين والإسلاميين والقوميين.[85] ومع أن هذه الأنماط الجديدة من الأنشطة مختلفة عن نظيراتها القديمة، فقد تم توجيه الانتقاد إلى بعضها بأنها بدائية و/ أو "غير مرغوب فيها". وحسب النظرة الضيقة للمجتمع المدني، التي تُستغل كذريعة لأغراض التمويل، فإن بعض خصائص هذه المنظمات تُعدّ مناقضة للقيم "الحديثة" أو "القيم الغربية".

إن حالة الحركة الإسلامية والحركة الكردية في تركيا مثال واضح على هذه النظرة. فقد نجحت كلتا الحركتين في المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا يمكن تجاهل أهمية جمعية حقوق الإنسان (IHD) التي ترتبط بشكل وثيق بالحركة الكردية، وبمنظمة حقوق الإنسان والتضامن مع المظلومين (Mazlumder) التي توزع جهودها في أجندات عدة. إن العلاقة بين مفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان وبين الحركة الكردية في تركيا مقيّدة بسبب المواقف الرسمية والانطباعات الواسعة الانتشار التي تَعد الحركة الكردية حركة إثنية انفصالية عنيفة. كما أن العلاقة بين المجتمع المدني

والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة في الجانب الأول، وبين الحركة الإسلامية في الجانب الثاني أكثر تعقيداً. إن بعض الحركات ينتهي الأمر بها إلى التشديد على "السلطة الأبوية الدينية" على الرغم من زيادة مشاركة النساء المسلمات في السياسة.[86] ولكن كما يقول كادي أوغلو «في حين نجد أن بعض المنظمات الإسلامية تُظهر ميولاً نحو الانغلاق والتسلط والاستبداد، فهناك منظمات أخرى تُظهر إمكانية الدمج بين المجتمع المدني والإسلام والديمقراطية».[87] وفي السنوات الأخيرة، حدث استقطاب متزايد في ساحة السياسة التركية، وانقسامات حول تعريفات الوطن، والدولة، والعلمانية، والديمقراطية.[88] وهذه عملية مثيرة للإعجاب، حيث يرجح أن تكون الأطراف الفاعلة الموجودة خارج دائرة منظمات المجتمع المدني المعترف بها رسمياً هي التي تسهم فعلاً في ازدهار المجتمع المدني.

أما في حالة مصر، فإن إلقاء نظرة على مساحة أوسع تتيح لنا رؤية أربعة أنواع من الأنشطة: النوع الأول، الشبكات العائلية ومنظمات المجتمعات المحلية ضرورية جداً في الحياة المجتمعية. ويقول ديان سنجرمان Diane Singerman إن النظرة الغربية السائدة، والتي تتبناها النخبة العلمانية في البلاد، تغفل أهمية هذه الشبكات الاجتماعية، وتطلق أحكاماً وتعميمات حول قيم غير مسيَّسة ومؤيدة للفردية.[89] وفي هذا السياق، فإن الحملات التي تعتمد على الجيران لمعالجة مشكلات، مثل التلوث الصناعي وتهديم الدولة لبعض المناطق، تعكس معارضة شعبية ضد المظالم الموجودة في البلاد.[90] النوع الثاني، حتى الأنشطة الأكثر حضوراً تنشأ من صفوف **الإسلام الاجتماعي** «الذي أصبح الظاهرة الأكثر انتشاراً في المنطقة».[91] وقد أثبت الحراك الإسلامي عموماً، وخاصة تيار الإخوان المسلمين، أن لديه انتشاراً جماهيرياً ملحوظاً، وقد أدخل تغييرات في خطابه، ودخل أخيراً في علاقات تعاون مع حركات نشطة أخرى لكسب المزيد من السلطة السياسية.[92] النوع الثالث، منذ عام 2004، كانت هناك زيادة ملحوظة في الإضرابات العمالية، حيث كان كل إضراب يدعم ويشجِّع على حدوث إضراب آخر في مختلف أنحاء البلد. وكانت تلك الإضرابات رداً على توجه الدولة لتسريع خصخصة مؤسسات القطاع العام، حيث فقد عدد كبير من العمال وظائفهم وحقوقهم نتيجة للخصخصة. وانتشرت هذه الاحتجاجات في مختلف أنحاء الدولة على الرغم من غياب التنسيق المركزي بينها، وعلى الرغم من

الردود الوحشية من جانب الدولة. النوع الرابع، وهو مثال آخر على الأنشطة التعاونية الجماعية بين ألوان الطيف الأيديولوجي، وقد تجسد هذا التعاون في حركة كفاية. وهذه الحركة كانت تحالفاً تم تشكيله حول الاهتمامات والهواجس المشتركة بشأن السياسة المصرية الخارجية، وانتخاب مبارك لفترة رئاسية رابعة عام 2005، وقانون الطوارئ، وتدخل الحكومة في جهاز القضاء.[93] ويعكس الاسم الذي تم اختياره للحركة (كفاية) شعور الإحباط لدى المشاركين تجاه الأوضاع المستمرة في الحقل السياسي. وهناك محللون وجدوا في تلك الحركة إمكانية نشوء شكل جديد من أشكال الحراك الاجتماعي والسياسي،[94] لأنها استطاعت تجاوز الانقسامات الأيديولوجية، وسعى المشاركون فيها إلى تشكيل تحالفات واسعة لبناء معارضة سياسية ناجحة.[95] وتراكمت هذه الأنشطة والتحركات، وتُوجت بإطاحة مبارك عام 2011، وكانت تستمد قوتها من تحالفات عديدة من الشباب. وتوضح التقارير الحالية حول الأحداث في مصر رغبة الناس في التحرر من القواعد الجامدة التي تحكم اللعبة السياسية، وتوحي بأن هناك الكثير من الفوضى والصراعات الثورية في اتجاهات متعددة.

في لبنان، أيضاً، يشعر المرء بالدهشة لوجود شبكات اجتماعية مهمة، خاصة الحركات الإسلامية النشطة، إلى جانب التعاون بين تلك الحركات في أوقات الضيق. وعلى سبيل المثال، كانت الروابط العائلية وتبادل المعونات بين الأسر وسيلة ناجحة لتوفير فرص للنساء لتقديم خدمات عامة في جنوب لبنان.[96] وقد لعب "حزب الله"، وخاصة في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، دوراً مهماً في مساعدة السكان المحتاجين، ومعظمهم من الشيعة المهاجرين من جنوب لبنان. وكانت هذه الشبكات الاجتماعية فعالة، وتعتمد على قربها من الناس، وعلاقات الجوار والمناطقية والقرابة لاجتذاب المشاركين وتصميم البرامج.[97] ومع أن الثقة بالتنظيمات السياسية ربما تكون تراجعت بشكل ملحوظ خلال الحرب الأهلية وما بعدها،[98] فإن هذه الروابط العائلية والمجتمعية لا تزال مهمة بالنسبة إلى الناس. وعلاوة على ذلك، فإن هذا العمل قوبل بالترحيب محلياً، لأنه يُعتبر جزءاً من المقاومة ضد إسرائيل في المنطقة الحدودية من لبنان.[99] وهذه المنظمات يمكن أن تصبح قوية سياسياً لأنها تلبي الاحتياجات اليومية لأنصارها.[100] ونظراً إلى أن النشطاء يلتزمون بتفسير "حزب الله" للإسلام، ويتوقعون الشيء ذاته من المشاركين والمستفيدين من

المعونات، فإن البعض يرى في سلوكهم تكراراً لنماذج التشرذم والانقسام،[101] ونشراً لقواعد وأعراف غير مدنية. ولكن الباحثين يشيرون أيضاً إلى قدرة مثل هذا النشاط وهذا التيار على تعرية الأساطير حول القيم المدنية، من خلال فضح الاستخدامات المتناقضة للعنف "الخيِّر" مقابل العنف "الشِّرير" في خطابات الدول الغربية.[102]

إن الحركة التي يُطلق عليها شعبياً "ثورة الأرز"، التي انطلقت إثر اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري عام 2005، جذبت اهتمام العالم نحو لبنان. وقد أدت عملية الاغتيال إلى اندلاع مظاهرات ضخمة، تطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وبتشكيل لجنة دولية للتحقيق في الجريمة. وخلال بضعة شهور، انسحبت القوات السورية، وتم إنشاء محكمة دولية. وكانت هناك رغبة دولية في النظر إلى هذه الأحداث على أنها جزء من "الثورات الملونة" التي انطلقت في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى وآسيا الوسطى. وقد أخفقت التقارير الدولية ذات الصلة في ملاحظة وجود معارضة شرسة بين الأطراف اللبنانية المختلفة بشأن دور الحكومة السورية في السياسة اللبنانية. ولا يزال الهيكل السياسي المبني على الانقسامات الطائفية، واللهجة التصادمية السائدة بين القادة، والتحالفات العابرة لحدود الدول، والتدخل الأجنبي؛ عوامل فاعلة في المشهد السياسي اللبناني.[103] وهذه المشكلات ترتبط بالتعقيدات المتأصلة في أنشطة المجتمع المدني، ومن ضمنها الانقسامات الطائفية، وعدم امتلاك النخبة السياسية نفوذاً كافياً، والتطبيقات المتناقضة للقيم المدنية.

هذه الأمثلة تُظهر أنه بدلاً من وجود عمل منظم رسمياً لمنظمات مجتمع مدني معترف بها، فإن هذه الأنشطة المجتمعية المدنية تُعد في نظر النخبة السياسية الحاكمة "غير شرعية"، أو على الأقل "غير مرغوب فيها"، أو "تقليدية"، ولديها إمكانية لإحداث تأثير سياسي. وتُظهر وقائع السياسة اليومية في البلدان الثلاثة، أن هناك أشكالاً متعددة للأنشطة المجتمعية تخضع لقيود دائمة. وهذه القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني تترك تأثيرين متداخلين. الأول، أن هذه الحركات لديها إمكانية إحداث تغيير سياسي وفرض قيود على التغيير السياسي من خلال هذه الشبكات الاجتماعية. وعندما أصبح المجتمع المدني محور اهتمام العالم، نجد جذوره في التغييرات الأخيرة في أوروبا الشرقية، حيث نجح

الناس في إطاحة الحكومات الاستبدادية عبر احتجاجات سلمية غير عنيفة، وقد تحقق ذلك بفضل الحشود الشعبية الواسعة والضخمة. فقد طالب الناس بلا كلل بحقوقهم السياسية وحقوقهم المدنية، وهكذا حولوا شبكاتهم الاجتماعية إلى حركات سياسية قوية.[104] وقد تخفق منظمات المجتمع المدني التي تمتلك تفويضاً من الحكومات المحلية والدولية، ومن المانحين المحليين والدوليين، في استغلال هذا التأييد الشعبي الواسع. وعند ذلك يجب توسيع مساحة التأييد والحشد. ولكن قد تحدث زعزعة للتسلسل الهرمي للمنظمات والحشود، وقد يتم ترسيخ بعض القيم على حساب سواها، وهذا يقيد شرائح معينة من المجتمع في أشكال عديدة من الأنشطة المجتمعية. ولذلك، نقول إن النظرة الضيقة إلى المجتمع المدني (التي تقتصر على دراسة منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في التحولات الديمقراطية) لا تغطي الحقائق المعقدة على الأرض. ومع أن هذا قد يبدو مؤشراً إلى ضرورة العودة إلى التعريف الأوسع للمجتمع المدني، فإن هذا التعريف الأوسع أيضاً يجب أن يكون دقيقاً. وتنشأ منظمات المجتمع المدني كنتيجة لتداخل هياكل الدولة وسياساتها، والتوصل إلى تمييز دقيق بينها ليس مهمة سهلة إذا أردنا رسم صورة صحيحة.

ملاحظات ختامية: هل هناك منظور بديل للمجتمع المدني؟

تهدف هذه الدراسة، من خلال استخدام التقييم الذاتي لمنظمات المجتمع المدني في مصر ولبنان وتركيا، إلى الإسهام في النقاشات حول أنشطة المجتمع المدني، وإعادة صوغ التوقعات بشأن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني القوية وتحقيق التحرر السياسي. وتنبع أهمية البحث الذي بُنيت عليه هذه الدراسة من منهج مشاركة العاملين في حقل المجتمع المدني في التقييم، والتركيز على تجارب الناس الواقعية في المجتمع المدني ورغبتهم في التعبير عن تعقيدات وفوضى الحقائق الموجودة على أرض الواقع.

تُظهر نتائج البحث الطرق التي تتبعها الحكومات المحلية، والدول الأجنبية المانحة، في التأثير في هذه الشبكات المتداخلة، بحيث تحدد شكل منظمات المجتمع المدني ووظائفها. وهذه الشبكات المجتمعية المتداخلة تطرح تساؤلات حول الحدود الغامضة والعلاقات العضوية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وهناك طرق عديدة لتحليل هذه الحدود

الغامضة؛ فالدول المحلية تفرض وتطبق قوانين متنوعة تحدد من خلالها مَن يستطيع أن يصبح بشكل آمن جزءاً من المجتمع المدني. وهناك منظمات مجتمع مدني كثيرة تتلقى تمويلاً من حكوماتها. والمنافسة للحصول على التمويل توجِد ضغوطاً للالتزام بما يُعد نشاطاً "مقبولاً". وعندما تكون الدولة قمعية وقوية، فإن حقل منظمات المجتمع المدني يتشكل نتيجة لمتطلبات وشروط قانونية مقيّدة، ويكون هناك ضغط من جانب أجهزة الدولة للانصياع لتلك الشروط. وهذه العوامل تشكل عقبات وتهديدات دائمة لأولئك الذين يهدفون إلى تنظيم أنفسهم ضد الوضع السياسي القائم في تلك الدول. وعندما تكون الدولة ضعيفة، تواصل لعب دور في تشكيل حقل منظمات المجتمع المدني، من خلال غياب مؤسسات الدولة عن واجبها في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، إلى جانب إصدار تشريعات تدريجية وغامضة، وهذا يترك جزءاً كبيراً من العمل خاضعاً لنزعات البيروقراطيين في تسيير شؤون الحياة اليومية. وهكذا ليس هناك أهمية للفوارق التي يمكن أن توجد في نمط النظام الحاكم، أو قوة الدولة؛ إذ إن الحدود تظل غامضة، وإنْ يكن بأشكال مختلفة، بين الدولة والمجتمع المدني.

أما بشأن دور المانحين الدوليين، فقد أظهرت الدراسة أهمية دعم المانحين للمحافظة على بقاء منظمات المجتمع المدني. ولكن في الوقت ذاته، هناك ثلاثة عوامل مهمة: الأول، أن إعطاء الأولوية من قِبل المانحين لقضايا معينة على حساب قضايا أخرى، يشكل هيكل منظمات المجتمع المدني وأنشطتها. العامل الثاني، تأثير المنافسة ومستلزماتها لتحديد من يستطيع الحصول على تمويل، ومن لا يستطيع، وهذه المنافسة تحدد القوة النسبية للمنظمات. العامل الثالث، الرغبة من جانب المؤسسات والحكومات المانحة في رسم صورة المجتمع المدني حسب المواصفات والقواعد التي تشبه مواصفات المجتمعات الغربية. وهذه الرغبة من جانب المانحين يمكن أن تضخّم دور عدد محدود من منظمات المجتمع المدني. وهذه الطرق المختلفة التي تتم من خلالها ممارسة النفوذ السياسي تؤثر في شكل حقل منظمات المجتمع المدني.

هذه الملاحظات والنتائج توضح وجود فارق بين تعريفات المجتمع المدني المقبولة لدى المانحين الدوليين، وطبيعة الأنشطة المجتمعية الفعلية. ويُتوقع من منظمات المجتمع

المدني أن تحتل مساحة خارج إطار/ هيمنة الدولة. ولكن هذه المنظمات جزء لا يتجزأ من الدول المحلية والأطراف الدولية (المانحة)، من حيث تحديد شكلها وأنشطتها. ومع أن هذه الأطراف المانحة تدعم عمل هذه المنظمات، فإن هذا المنهج يتيح المجال لإعادة تحديد التوقعات والآمال من المنظمات. ونظراً إلى أن منظمات المجتمع المدني لم تؤسَّس في يوم من الأيام على ورقة بيضاء (من دون شروط)، وهي دائماً مقيدة ضمن الممارسات غير العادلة للسلطة القائمة، فإن هياكلها وأنشطتها تواجه قيوداً كثيرة في إطلاق حركات تحرر سياسي تدريجي.

أظهرت هذه الدراسة أن هناك نتائج متعددة ومتنوعة فيما يخص ترويج القيم المدنية وتطبيقها وتأثيراتها. وفي الدول الثلاث، أكد المشاركون في استبانات الدراسة أنهم يحترمون القيم المدنية، وفي الوقت ذاته اعترفوا بوجود مشكلات في التطبيق أو الممارسات الداخلية. وهذه المشكلات تدل على وجود احتمالات حقيقية بأن تقوم الأطراف الفاعلة في منظمات المجتمع المدني بتكرار المظالم التي ترتكبها السلطة الحاكمة. وبدلاً من التركيز على عدم وجود كيان (للمنظمات المدنية) مستقل عن الدولة، يجب إعطاء مزيد من الاهتمام إلى النقاط التي تتركز فيها السلطة في أيدي أقلية من الشبكات الاجتماعية المتداخلة.[105] أما بشأن بُعد التأثير، فهناك اختلاف كبير. ففي حين نجد في تركيا أن المشاركين في الدراسة أكدوا مدخلات حقيقية تتعلق بأنشطة حقوق الإنسان؛ فإننا نجد في لبنان ومصر أن المشاركين يرون أن أهمية دورهم تكمن في حقل الأنشطة التنموية/ الخدمات. وهذا الاختلاف، يرتبط بمناقشتنا السابقة لترتيب الأولويات من جانب الأطراف المانحة.

إن الاعتراف العام بغياب المشاركة الواسعة يأخذنا إلى النقطة الأخيرة. في الدول الثلاث، توجد مساحة للأنشطة المجتمعية أكثر عمقاً واتساعاً من المساحة المتاحة لمنظمات المجتمع المدني. والتحليل الدقيق للمجتمع المدني يجب أن يتناول هذه الجهود المختلفة لحشد الناس، وإعادة النظر في تحيزات السياسة الدولية من هذا المنظور. وهناك طرق عديدة يشارك من خلالها الناس العاديون في قنوات التغيير الاجتماعي، كما يشاركون في إعادة إنتاج الوضع الراهن. وبالفعل، يُلاحَظ أن تجارب العقدين الماضيين في مصر ولبنان وتركيا عموماً، والتطورات التي حدثت في مصر منذ يناير 2011 بوجه خاص، تجسّد

المحتوى الأوسع للأنشطة المدنية. ولتغيير الصورة المتخيلة عن المجتمع المدني كشبكة منظمة رسمياً تتجاوز جميع أشكال الانقسامات داخل المجتمع، نحن بحاجة إلى أن نأخذ في الحسبان جميع أنماط الحراك أو جهود الحشد الجماهيري. وهذه الجهود قد تُحدث تأثيرات أكثر من التحريض على التغيير التدريجي؛ وتستطيع أن توجِد الظروف الضرورية لتغيير النظام الحاكم بأسلوب ثوري.

إن خبرات الأطراف الفاعلة وأصواتها في منظمات المجتمع المدني تُنذر بهذه التعقيدات. وبمقارنة التقييمات الذاتية لهذه المنظمات يتضح أن الفوارق بين المناقشات الأكاديمية للمجتمع المدني، وممارسات المجتمع المدني على الأرض، ليست كبيرة كما تبدو في تحليلات السياسة. وفي الحقيقة، إن هذه المقارنة التي تشمل ثلاث دول من المنطقة تتيح لنا إعطاء المزيد من الاهتمام للفوارق والمواصفات في بيئة المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته تسلط الضوء على العقبات العالمية التي تحدد العلاقة بين المجتمع المدني والتغييرات السياسية.

الهوامش

1. للاطلاع على النتائج الكاملة لدراسة مؤشر المجتمع المدني (CSI)، انظر:

V.F. Heinrich, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society, Country Profiles, Vol. 1 (Bloomfield: Kumarian, 2007); V.F. Heinrich and L. Fioramonti (eds), CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society, Comparative Perspectives, Vol. 2 (Bloomfield: Kumarian, 2008).

أشرف الباحث أحمد إيتش دويغو على المسح الذي أُجري في تركيا، وعلى كامل البحث المتعلق بالدراسات التي أجريت على الدول الأخرى. وهذه الدراسة تقيّم النتائج المستخلصة من هذا المسح، وكانت قُبلت للنشر في يناير 2011، عشية الاضطرابات الثورية الشاملة التي اجتاحت المنطقة.

2. انظر:

Thomas Carothers, 'A Reply to My Critiques', Journal of Democracy, 13(3) (2002), pp. 33–38.

3. انظر:

Georg W.F. Hegel, The Philosophy of Right, trans. T. Knox (Oxford: Oxford University Press, 1952), pp. 4–57; Alexis De Tocqueville, Democracy in America, ed. J.P. Mayer, trans. George Lawrence (Garden City, NY: Doubleday, 1969); Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci, ed. & trans. Q. Hoare and G. Nowell (New York: International Publishers, 1971); Karl Marx, 'Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Law', in K. Marx and F. Engels (eds), Collected Works, Vol. 3 (New York: International Publishers, 1975), p. 8; Karl Marx, 'On the Jewish Question', in Marx and Engels, Collected Works, Vol. 3, pp. 153–168.

4. انظر:

Guillermo O'Donnell and Philippe Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies (Baltimore, MA: Johns Hopkins University Press, 1986); John A. Hall, 'In Search of Civil Society', in John A. Hall (ed.), Civil Society, Theory, History, Comparison (Cambridge: Polity, 1995), pp. 1–31; Nicos Mouzelis, 'Modernity, Late Development, and Civil Society', pp. 224–249 in Hall, Civil

Society; Alison Brysk, 'Democratizing Civil Society in Latin America', Journal of Democracy, 11(3) (2000), pp. 151–165.

5. انظر:

Mihaly Vajda, 'East-Central European Perspectives', in J. Keane (ed.), Civil Society and the State (London & New York: Verso, 1988), pp. 333–360; Zbigniew Rau, The Reemergence of Civil Society in Eastern Europe and the Soviet Union (Boulder, CO: Westview, 1991); Wlodzimierz Wesolowski, 'The Nature of Social Ties and the

Future of Postcommunist Society: Poland After Solidarity', in Hall, Civil Society, pp. 250–277.

6. انظر:

Bob Edwards and Michael W.Foley, 'Civil Society and Social Capital Beyond Putnam', The American Behavioral Scientist, 42(1) (1998), pp. 124–139.

7. انظر:

Larry Diamond, 'Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation', Journal of Democracy, 5(3) (1994), pp. 4–17; Michael W. Foley and Bob Edwards, 'The Paradox of Civil Society', Journal of Democracy, 7(3) (1996), pp. 38–52.

8. انظر:

Michael Walzer, 'The Civil Society Argument', in Ronald Biener (ed.), Theorizing Citizenship (Albany, NY: SUNY, 1995), pp. 153–174.

9. انظر:

Adam B. Seligman, The Idea of Civil Society (New York: The Free Press, 1992).

10. انظر:

Omar G. Encarnacio'n, 'Civil Society Reconsidered', Comparative Politics, 38(3) (2006), p. 359.

11. انظر:

Sheri Berman, 'Civil Society and the Collapse of the Weimar Republic', World Politics, 49(3) (1997), pp. 401–430; Ariel Armony, The Dubious Link: Civic Engagement and Democratization (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004); Kenneth M. Roberts, 'Populism, Political Conflict, and Grass-Roots Organization in Latin America', Comparative Politics, 38(2) (2006), pp. 127–147.

12. انظر:

Holger Albrecht and Oliver Schlumberger, '"Waiting for Godot": Regime Change Without Democratization in the Middle East', International Political Science Review, 25(4) (2004), pp. 371–392.

13. انظر:

Thomas Carothers, 'Choosing a Strategy', in T. Carothers and Marina Ottaway (eds), Unchartered Journey: Promoting Democracy in the Middle East (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), pp. 193–208; Peter Burnell and Oliver Schlumberger, 'Promoting Democracy—Promoting Autocracy? International Politics and National Political Regimes', Contemporary Politics, 16(1) (2010), pp. 1–15.

14. انظر:

Vincent Durac, 'The Impact of External Actors on the Distribution of Power in the Middle East: The Case of Egypt', The Journal of North African Studies, 14(1) (2009), pp. 75–90.

15. انظر:

Amy Hawthorne, 'Middle Eastern Democracy: Is Civil Society the Answer?', Carnegie Papers: Democracy and the Rule of Law Project, 44 (2004), pp. 1–26.

16. انظر:

Timothy Mitchell, 'Limits of the State: Beyond Statist Approaches and Their Critiques', The American Political Science Review, 85(1) (1991), pp. 77–96; Aradhana Sharma and Akhil Gupta, 'Introduction: Rethinking Theories of the State in an Age of Globalization', in Aradhana Sharma and Akhil Gupta (eds), The Anthropology of the State: A Reader (Malden, Oxford & Victoria: Blackwell, 1999), pp. 1–41.

17. انظر:

Hawthorne, 'Middle Eastern Democracy'; Olivier Roy, 'The Predicament of "Civil Society" in Central Asia and the "Greater Middle East"', International Affairs, 81(5) (2005), p. 1001.

18. انظر:

Saad E. Ibrahim, 'Civil Society and Prospects of Democratization in the Arab World', in Augustus R. Norton (ed.), Civil Society in the Middle East, Vol. I (Leiden, New York & Cologne: E.J. Brill, 1995), pp. 27–54; Augustus R. Norton, 'Introduction', in Norton, Civil Society in the Middle East.

19. انظر:

Quintan Wiktorowicz, 'Civil Society as Social Control: State Power in Jordan', Comparative Politics, 33(1) (2000), p. 43.

20. انظر:

Ellen Lust-Okar, 'Divided They Rule: The Management and Manipulation of Political Opposition', Comparative Politics, 36(2) (2004), pp. 159–179.

21. انظر:

Holger Albrecht, 'How Can Opposition Support Authoritarianism? Lessons from Egypt',

Democratization, 12(3) (2005), pp. 378–398.

22. انظر:

Mustapha Al-Sayyid Sa'id, 'Human Rights in the Arab World', in Sarah Ben Nefissa, Nabil Abd al-Fattah, Sari Hanafi and Carlos Milani (eds), NGOs and Governance in the Arab World (Cairo & New York: AUC, 2005), pp. 131–147.

23. انظر:

Abd Allah Ahmad Naim, 'Human Rights in the Arab World', Human Rights Quarterly, 23(3) (2001), pp. 701–732; Sarah Ben Nefissa, 'Introduction: NGOs and

Governance in the Arab World', in Nefissa et al., NGOs and Governance in the Arab World, p. 5.

.24 انظر:

Maha Abdelrahman, Civil Society Exposed: The Politics of NGOs in Egypt (London & New York: I.B. Tauris, 2004), p. 106.

.25 انظر:

Thomas Carothers, 'Democracy Assistance: Political vs. Developmental?', Journal of Democracy, 20(1) (2009), pp. 5–19; Richard Youngs, 'Democracy Promotion as External Governance?', Journal of European Public Policy, 16(6) (2009), pp. 895–915.

.26 انظر: Roy, 'The Predicament of "Civil Society"', p. 1009.

.27 انظر:

Thomas Carothers, Critical Mission: Essays on Democracy Promotion (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004), pp. 100–235.

.28 انظر:

Partha Chatterjee, The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World (New York: Columbia University Press, 2004).

.29 انظر:

Asef Bayat, Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East (Stanford, CA: Stanford University Press, 2010).

:30 انظر:

Asef Bayat, 'Activism and Social Development in the Middle East', International Journal of Middle East Studies, 34(1) (2002), pp. 1–28.

.31 انظر:

Larbi Sadiki, 'Popular Uprisings and Arab Democratization', International Journal of Middle East Studies, 32(1) (2000), pp. 71–95.

.32 انظر:

Larbi Sadiki, 'Reframing Resistance and Democracy: Narratives from Hamas and Hizbullah', Democratization, 17(2) (2010), pp. 350–376.

.33 انظر:

Peter Gubser, 'The Impact of NGOs on State and Non-State Relations in the Middle East', Middle East Policy, 9(1) (2002), pp. 140–141.

.34 لمزيد من التفاصيل، انظر موقع المنظمة على الإنترنت:

https://www.civicus.org/download/CIVICUS'%20Members%20List-%20December%202011.pdf

35. انظر:

Volkhart F. Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society; Heinrich and Fioramonti, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society.

36. انظر:

Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil society; Heinrich and Fioramonti, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society; Volkhart F. Heinrich and Camen Malena, 'How to Assess the State of Civil Society Around the World?', in Heinrich and Fioramonti, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society, pp. 3–18.

37. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 11.

38. انظر:

Heinrich and Fioramonti, CIVICUS, Global Survey of the State of Civil Society, p. xxxii.

39. انظر أرقام وزارة الداخلية على الرابط:

http://www.dernekler.gov.tr (accessed 10 July 2010).

40. انظر: Hawthorne, 'Middle Eastern Democracy', p. 9.

41. حُسبت من:

CSI Lebanon, CIVICUS Civil Society Index Report for Lebanon (Beirut: IMTI, 2006), p. 26.

42. انظر: Albrecht and Schlumberger, '"Waiting for Godot"'.

43. انظر:

Metin Heper, The State Tradition in Turkey (Walkington: The Eothen Press, 1985); Metin Heper, 'Strong State as a Problem for the Consolidation of Democracy: Turkey and Germany Compared', Comparative Political Studies, 25 (1992), pp. 169–194.

44. انظر:

Raymond A. Hinnebusch, 'Liberalization without Democratization in "Post-Populist" Authoritarian States: Evidence from Syria and Egypt', in N.A. Butenschon, U. Davis and M. Hassassian (eds), Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications (New York: Syracuse University Press, 2000), pp. 123–145.

45. انظر:

Arendt Lijphart, Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

46. انظر:

Rania Maktabi, 'State Formation and Citizenship in Lebanon: The Politics of Membership and Exclusion in a Sectarian State', in Butenschon et al., Citizenship and the State in the Middle East, pp. 146–178.

.47 انظر:

Ersin Kalaycıog˘ lu, 'State and Civil Society in Turkey: Democracy, Development, and Protest', in A.B. Sajdoo (ed.), Civil Society in the Muslim World (London: I.B. Tauris, 2002), p. 247.

.48 انظر:

O¨ mer Faruk Genc¸kaya, Rus¸en Keles¸ and Yasushi Hazama, Aspects of Democratization in Turkey (Tokyo: Institute of Developing Economies, 1999), pp. 53–97; Sefa S¸ims¸ek, 'New Social Movements in Turkey since 1980', Turkish Studies, 5(2) (2004), pp. 111–139.

.49 انظر:

CSI Turkey, CIVICUS Civil Society Index Report for Turkey, ed. Filiz Bikmen and Zeynep Meydanoglu (Istanbul: Tusev, 2006), p. 66.

.50 انظر:

CSI Turkey, CIVICUS Civil Society Index Report for Turkey, pp. 71–72.

.51 انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 118.

.52 انظر: Abdelrahman, Civil Society Exposed, pp. 127–131.

.53 يظهر أن هذا التوجه استمر في مسودة القانون المقدمة عام 2012.

.54 انظر:

CSI Egypt, CIVICUS Civil Society Index Report for Egypt (Cairo: CDS, 2006), p. 48.

.55 انظر:

Julia Pitner, 'NGO's Dilemmas', Middle East Report Online, 214 (Spring 2000), http://www.merip.org/mer/mer214/214_pitner.html.

.56 انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 222.

.57 انظر: CSI Lebanon, CIVICUS Civil Society Index Report for Lebanon, p. 77.

.58 انظر:

Thomas Diez, Apostolos Agnantopoulos and Alper Kaliber, 'File: Turkey, Europeanization and Civil Society Introduction', South European Society and Politics, 10(1) (2005), pp. 1–15; Ahmet Ic¸duygu, 'The Anatomy of Civil Society in Turkey: Toward a Transformation', in F. Keyman (ed.), Remaking Turkey (Lanham, MD: Lexington, 2008), pp. 179–197.

.59 انظر: CSI Turkey, CIVICUS Civil Society Index Report for Turkey, p. 19.

60. انظر: CSI Egypt, CIVICUS Civil Society Index Report for Egypt, p. 37.

61. انظر:

Sheila Carapico, 'NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non-Governmental Organizations', Middle East Report, 214 (Spring 2000), p. 214; Hawthorne, 'Middle Eastern Democracy'.

62. انظر: Durac, 'The Impact of External Actors', p. 80.

63. انظر: Hawthorne, 'Middle Eastern Democracy', p. 15.

64. انظر: CSI Lebanon, CIVICUS Civil Society Index Report for Lebanon, p. 46.

65. انظر:

Sefa S,ims,ek, 'The Transformation of Civil Society in Turkey: From Quantity to Quality', Turkish Studies, 5(3) (2004), pp. 46–74.

66. انظر أرقام وزارة الداخلية على الرابط:

http://www.dernekler.gov.tr/index.php?option ¼ com_content&view ¼ category&layout ¼ blog&id ¼ 52&Itemid ¼ 12&lang ¼ tr (accessed 10 July 2010).

67. انظر: Ic,duygu, 'The Anatomy of Civil Society in Turkey'.

68. انظر: CSI Turkey, CIVICUS Civil Society Index Report for Turkey, p. 48.

69. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 398.

70. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, pp. 116–117.

71. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 118.

72. انظر: CSI Lebanon, CIVICUS Civil Society Index Report for Lebanon, p. 37.

73. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 223.

74. انظر: Roy, 'The Predicament of "Civil Society"'.

75. انظر: CSI Turkey, CIVICUS Civil Society Index Report for Turkey, p. 94.

76. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 400.

77. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 118.

78. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 224.

79. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 402.

80. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, p. 119.

81. انظر: CSI Egypt, CIVICUS Civil Society Index Report for Egypt, p. 56.

82. انظر: Heinrich, CIVICUS, Global Survey of Civil Society, pp. 225–226.

83. انظر: CSI Lebanon, CIVICUS Civil Society Index Report for Lebanon, p. 106.

84. انظر: S¸ims¸ek, 'New Social Movements'.

85. انظر:

Nilu¨fer Go¨ le, 'Authoritarian Secularism and Islamist Politics: The Case of Turkey', in Norton, Civil Society in the Middle East, pp. 17–44; Ays¸e Kadıog˘ lu, 'Civil Society, Islam and Democracy in Turkey: A Study of Three Islamic Non-Governmental Organizations', The Muslim World, 95(1) (2005), pp. 23–41; Fuat Keyman and Ahmet Ic¸duygu, 'Globalization, Civil Society and Citizenship in Turkey: Actors, Boundaries and Discourses', Citizenship Studies, 7(2) (2003), pp. 219–234.

86. انظر:

Ays¸e Gu¨nes¸ Ayata and Fatma Tu¨tu¨ncu¨, 'Party Politics of the AKP (2002–2007) and the Predicaments of Women at the Intersection of Westernist, Islamist and Feminist Discourses in Turkey', British Journal of Middle Eastern Studies, 25(3) (2008), pp. 363–384.

87. انظر: Kadıog˘ lu, 'Civil Society, Islam and Democracy in Turkey', p. 23.

88. انظر:

M. Hakan Yavuz and Nihat Ali O¨ zcan, 'Crisis in Turkey: The Conflict of Political Languages', Middle East Policy, 14 (2007), pp. 118–135.

89. انظر:

Diane Singerman, 'Restoring the Family to Civil Society: Lessons from Egypt', Journal of Middle East Women's Studies, 2(1) (2006), pp. 1–32.

90. انظر: Bayat, 'Activism and Social Development'.

91. انظر: Bayat, 'Activism and Social Development', p. 12.

92. انظر:

Mona El-Ghobashy, 'The Metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers', International Journal of Middle East Studies, 37(3) (2005), pp. 373–395.

93. انظر:

Mona El-Ghobashy, 'Egypt Looks Ahead to Portentous Year', Middle East Report Online, 2 February 2005, http://www.merip.org/mero/mero020205.html.

94. انظر:

Michaelle Browers, 'The Egyptian Movement for Change: Intellectual Antecedents and Generational Conflicts', Contemporary Islam, 1(1) (2007), pp. 69–88; Manar Shorbagy, 'The Egyptian Movement for Change—Kefaya: Redefining Politics in Egypt', Public Culture, 19(1) (2007), pp. 175–196.

95. انظر:

Maha Abdelrahman, '"With the Islamists?—Sometimes. With the State—Never!" Cooperation between the Left and Islamists in Egypt', British Journal of Middle Eastern Studies, 36(1) (2006), pp. 37–54.

96. انظر:

Zeina Zaatari, 'The Culture of Motherhood: An Avenue for Women's Civil Participation in Southern Lebanon', Journal of Middle East Women's Studies, 2(1) (2006), pp. 33–64.

97. انظر:

Mona Fawaz, 'Agency and Ideology in Community Services: Islamic NGOs in a Southern Suburb of Beirut', in Nefissa et al., NGOs and Governance in the Arab World, pp. 229–256.

98. انظر:

Simon Haddad, 'The Relevance of Political Trust in Postwar Lebanon', Citizenship Studies, 6(2) (2002), pp. 201–228.

99. انظر: Fawaz, 'Agency and Ideology', p. 234.

100. انظر:

Guilain Denoeux, 'Promoting Democracy and Governance in the Arab World: Strategic Choices for Donors', in Nefissa et al., NGOs and Governance in the Arab World, pp. 69–98.

101. انظر: Fawaz, 'Agency and Ideology', p. 245.

102. انظر: Sadiki, 'Reframing Resistance and Democracy'.

103. انظر:

Ersun Kurtulus,, '"The Cedar Revolution": Lebanese Independence and the Question of Collective Self Determination', British Journal of Middle Eastern Studies, 36(2) (2009), pp. 195–214.

104. انظر:

Neera Chandhoke, 'Civil Society', Development in Practice, 17 (2007), pp. 607–614.

105. انظر:

Timothy Mitchell, 'Dreamland: The Neoliberalism of Your Desires', Middle East Report, 210 (Spring 1999), pp. 28–33.

نبذة عن المؤلِّفَين

أوزلام ألطان-أولجاي؛ محاضر في قسم العلاقات الدولية في جامعة كوج Koç University في إسطنبول بتركيا.

أحمد إيتش دويغو؛ محاضر في قسم العلاقات الدولية في جامعة كوج التركية.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت وجاري جي. باجليانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9.	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17.	التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18.	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19.	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
20. اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21. القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22. الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24. النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان وجوليوس سيزار بارينياس وجاسجيت سنج وفيلوثفار كاناجا راجان
25. سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26. سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27. الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28. العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29. العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30. الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32. التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33. اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34. السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
35.	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36.	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37.	النظام العسكري والسياسي في باكستان	إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38.	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39.	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40.	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	لويس هنكين وآخرون ترجمة: الطاهر بوساحية
41.	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42.	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43.	مفاوضات السلام وديناميكية الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44.	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علما ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

67. نهوض الهند — جورشاران داس وسي. راجا موهان وأشتون بي كارتر وسوميت جانجولي

68. التكاليف الاقتصادية لحرب العراق — ليندا بيلمز وجوزيف ستيجليتز، ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي

69. إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل — إفرايم كام، ترجمة: ثروت محمد حسن

70. حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران — جيمس فيرون وراي تقيه

71. هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية — ويتني راس وأوستن لونج، ترجمة: الطاهر بوساحية

72. رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية — رودولف جولياني وجون إدواردز

73. مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي — بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك

74. الدولار واليورو: هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟ — يوناس دوفيرن وكارستن باتريك ماير ويوآخيم شايده، ترجمة: عدنان عباس علي

75. القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية — إليزابيث إكونومي

76. اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا – المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها — هربرت ديتر، ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
77.	إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كوندوليزا رايس
78.	الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين – ألبراندت وأندرو سمول
79.	التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت – هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80.	أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81.	عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82.	اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية – الهندية	جيسون أ. كيرك
83.	وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84.	دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85.	الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86.	شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
87.	المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
88.	الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
89.	أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف
90.	أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة: فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف	معهد السلام الدولي
91.	هل التقسيم حلٌّ للحرب الأهلية؟	نيكولاس سامبانس وجونا شولهوفر–ول
92.	الصراعات في أقاليم الصومال	سولومون ديرسو وبيروك مسفين

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
93. الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد!	ديريك لوتربيك وجورجي إنغلبريخت
94. ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي	باولا سوباتشي وجون دريفل
95. حوكمة الإنترنت في عصر انعدام الأمن الإلكتروني	روبرت كنيك
96. بناء المنظومات قبل بناء الدولة: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة	بيتر هالدن
97. توسيع مجلس الأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية	كارا سي. ماكدونالد وستيوارت إم. باتريك
98. ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم	بول ستيفنز
99. طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو	جيمس هولمز
100. الحدود المفتوحة: وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟	جون كيسي
101. مصالحنا الاستراتيجية المشتركة دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني	توم كارجيل
102. كندا والشرق الأوسط اليوم: السياسات الانتخابية والسياسة الخارجية	دونالد باري
103. صعود القومية الدينية: حالة الهند	مارك جورجنسماير وكاتارينا
104. نقطة التحول: الاستراتيجية الوطنية البريطانية ودور المملكة المتحدة في العالم مستقبلاً	كينفال وتيد سفينسون
105. مستقبل القوة الأمريكية	برنارد جنكن وجورج غرانت جوزيف ناي، هيلاري كلينتون، تيم دون وكليجدا مولاج

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
106. إدارة الوقود النووي المستنفد الاستراتيجيات البديلة وانعكاساتها على السياسات	توم لاتوريت، وتوماس لايت، وديبرا نوبهان، وجيمس بارتيس
107. أثر تدريس المواد العلمية في سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	ألكسندر وايزمان
108. لا لعودة أمريكا إلى الوطن وجهة نظر معارضة للانكفاء	ستيفن بروكس، وجي. جون إيكنبيري، ووليام وولفورث
109. هل من الممكن عقد اتفاق نووي مع إيران؟ إطار تحليلي للمفاوضات النووية الإيرانية	جيمس سيبينيوس ومايكل سينج
110. قوات أمن مرنة للمشاركة في التدخلات العسكرية أفغانستان ومأزق سياسة الأمن الألمانية	كورنيليوس فريزيندورف، وكريستوفر داسه وتوماس مولر
111. هل هو أسلوب جديد للانخراط؟ السياسة الفرنسية في إفريقيا من ساركوزي إلى أولاند	بول ميلي وفنسنت داراك
112. التديُّن طريقاً إلى السياسة صعود السلفية السياسية في مصر بعد مبارك	خليل العناني ومازلي مالك
113. النفط العراقي: تحوُّل محتمل في الهيمنة الإقليمية	دانيا ظافر فضل الدين
114. رسم خريطة المجتمع المدني في الشرق الأوسط حالات مصر ولبنان وتركيا	أوزلام ألطان-أولجاي وأحمد إيتش دويغو

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....
المؤسسة : ....
العنوان : ....
ص. ب : .... المدينة: ....
الرمز البريدي: ....
الدولة : ....
هاتف : .... فاكس: ....
البريد الإلكتروني: ....
بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
قسم الإصدارات
ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)
البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae
الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة

هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211

ISBN 978-9948-14-754-1



